جامعة بنها
كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

المشكلات المجتمعية وعلاقتها بالأمن الإنساني لدى الشباب المصري: دراسة ميدانية على عينة من شباب الخريجين

إعداد /

عبير فؤاد احمد شريف شريف

استاذ مساعد

بقسم الاجتماع كلية الاداب

جامعة المنوفية

المجلد ٦٠ اكتوبر ٢٠٢٣

https://jfab.journals.ekb.eg/

ملخص الدراسة:

بحثت هذه الدراسة في موضوع المشكلات المجتمعية وعلاقتها بالأمن الإنساني لدى الشباب المصرين، هدفت الدراسة إلى رصد اهم المشكلات المجتمعية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري، وتحديد درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني، فضلا عن قياس العلاقة الارتباطية بين حدة المشكلات المجتمعية ودرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى أداة الاستبيان، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة بلغت (٥١٢) من الشباب موزعين على أربع مدن وهي: شبين الكوم، المنصورة، القاهرة، أسيوط. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في التالي: ارتفاع حدة المشكلات المجتمعية التي يعاني منها الشباب في المجتمع المصري، وهي المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الصحية والأمنية. كما أكدت النتائج تدني مؤشرات تحقق الأمن الإنساني لدى الشباب، واظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة دالة احصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين درجة المشكلات الاجتماعية ودرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني، واتخذت العلاقة الشكل السلبي.

الكلمات المفتاحية: الشباب المصري، الأمن الإنساني، المشكلات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية :

الشباب ، المشكلات الاجتماعية ، الامن الانسانى

مقدمة:

يصنف الشباب على أنهم الفئة التي تضم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٣٠ سنة، ومن ثم ينظر إلي هذه الفئة بوصفها العمود الفقري الذي يرتكز عليه أي مجتمع في هذا العالم، وعليه؛ فهم الفئة الأكثر مسؤولية عن تحديد حاضره ومستقبله، فالشرائح الاجتماعية الأخرى مثل الأطفال المراهقين وكبار السن يعتمدن عليهم، فمستقبل أسرهم وبلدانهم يقع على عاتقهم، ودورهم يكمن في القدرة على التجديد والابتكار والتطوير والحفاظ على المجتمع، فذكاء الشباب وقدراتهم ومهاراتهم العملية هي التي تقود المجتمعات إلى التطور والنجاح، وهذا يعني أن الشباب يتحملون هذه المسؤولية نظرا لانهم اللبنات الأساسية للبلدان، وغالبا ما يشكل الشباب الفئة العمرية الأكثر عددا في المجتمع، ومن ثم فإن التركيز على هذه الشريحة الاجتماعية يكون محط اهتمام السياسات على اختلافها.

ويعد الشباب احد أهم العناصر الأساسية لتقدم الشعوب والمجتمعات، وهم أهم عناصر العملية التنموية، وذلك بالنظر إلى كونهم مصدرا للقوة والحيوية وسر التقدم وأساس بناء النهضة، وعمادها وقوتها، فهم قاده المستقبل وبناء الحضارة.

فالشباب في السلم هم صناع أمل الأمة، وهم من يلبي نداء النهضة في كافة الأصعدة سواء العلمية أم العملية أم الاجتماعية أم الاقتصادية، الشباب يحملون الرسالة، ولابد من استثمار طاقاتهم وتطوير قدراتهم وإمكاناتهم، وهم الأكثر طموحاً في عملية التغيير والتقدم وهم الأكثر استعداداً لتقبل كل ما هو جديد والتعايش معه بل

الإبداع فيه، فلدى الشباب الحماس الفكري والروح الإيجابية والحيوية التي تساهم في التعامل مع كافة المعطيات في الحياة. هم مصدر القوة.

وعلى الرغم من كل تلك التأكيدات التي تحث على أهمية العناية بتلك الشريحة الاجتماعية، فإن نظرة متأملة لواقع الشباب العربي تفضي إلى أنه لا يزال ينقصه الكثير من الإمكانيات والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدمجه في المجتمع والاستفادة منه، والتغافل عنه يجعلهم عرضة للبحث عن مجالات أخرى خارج أوطانهم كالهجرة غير الشرعية أو التأثر بأفكار سلبية وايديولوجيات غريبة عنه، تشمل تهديدا لحياته وأمنه وأمن مجتمعه (خنيش ويحياوي،٢٠٢٠،ص٣٠) ومن هنا يمكن القول بأن ثمة رابط قوي بين ما يتعرض له الشباب من مشكلات على مختلفة الأصعدة المجتمعية، وبين فكرة الأمن لدى تلك الشريحة الاجتماعية المهمة.

لذلك فإن الاهتمام بالشاب بشكل أفضل وتسخر كل الإمكانيات له وإشراكهم في عملية التفكير والتخطيط لمستقبلهم، يعد استراتيجية ضرورية لتحقيق الامن لدى هؤلاء الشباب، فالشباب في حاجة ماسة إلى مجتمع يحتضنه ويشعره بهويته، ويوفر له ما يحتاجه من تعليم وعمل وصحة وقنوات يعبر فيها عن رأيه، وسبل تسمح له بالمشاركة المجتمعية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يتعرض لها المجتمع المصري على طوال العقود الماضية، وهي التحولات التي أفضت إلى تشكل العديد من المشكلات الاجتماعية، باتت التحديات التي تواجه الشباب المصري من الوطأة بمكان لتصبح تهديدا حقيقيا لأمن الشباب وعلى كافة المستويات.

في ضوء ذلك جاءت فكرة هذه الدراسة التي ستبحث في موضوع المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الشباب في المجتمع المصري وعلاقتها بالأمن الإنساني لديه.

مشكلة الدراسة:

يعد الأمن حالة من الاستقرار التي يحتاجها الإنسان في حياته، والأمن الإنساني هو جزء من أجزاء الأمن، يعطي الشعور بالاطمئنان والاستقرار ويسهم في المحافظة على منجزات المجتمع وتحقيق اهداف التنمية المستدامة الشاملة، فالأمن "يمثل قيمة أساسية في حياة الأفراد والكيانات السياسية، فكما تسعى الدول إلى تحقيق أمنها وسلامتها بمختلف الأساليب والطرق، نجد الإنسان ينزع بشكل جدي إلى أمننة حياته، وتخومه وعلاقاته بالغير، فضلا عن ميله الجاد إلى أمننة بيئته التي يشغلها(أزروال،٢٠٢١م،ص١٩٢).

وأبرز ما يساهم في تحقيق هذا الأمن هم أبناء المجتمع بمختلف شرائحه، ولا توجد شريحة تتوافر فيها كل مقومات بناء المجتمع مثل شريحة الشباب، وذلك في ضوء مجموعة الخصائص التي تميز هذه الشريحة العمرية، بما يجعلها حجز الأساسي في أي محاولة للنهضة والتقدم المجتمعي الشامل.

وعليه فإن العمل على استنهاض تلك القوة البشرية يتطلب العمل _بشكل منهجي ومنظم وعبر سياسات وبرامج دائمة_ على تذليل كافة المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب في المجتمع، تلك التي يمكن أن تمثل تهديدا مباشرا للأمن البشري لدى الشباب.

وتتصاعد أهمية قضية الأمن الإنساني للشباب في ضوء ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أن المنطقة العربية (في مصر وتونس وسوريا وليبيا والعراق ولبنان) شهدت في العقد الأخيرة عدة احتياجات ومظاهرات شعبية ضد أنظمة الحكم، كان الشباب في طليعتها، ومن ثم دعا تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦ الدول العربية إلى الاستثمار في شبابها، كأولوية حاسمة وملحة في حد ذاتها، وشرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس ومستدام في التنمية والاستقرار في المنطقة بأسرها، أن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت عدد من البلدان العربية منذ العام ٢٠١١ _وكان الشباب في طليعتها_ افضت إلى تحولات كبيرة عبر المنطقة كلها (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠١٦،ص٤) وعليه يمكن القول بأن التحولات والتغيرات الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات العربية _ومنها مصر_ أفرزت شباب ذو شخصية عايشت ظروف معيشية مختلفة عن جيل الآباء والأجداد، وخلقت إنسان ذو سمات وقيم جديدة لم يتفطن لها أو غيبها صانوا السياسات التنموية في البلدان العربية، وكان لهذا التغيب أثر على الأمن في المجتمع(خنيش ويحياوي،٢٠٢٠م،ص٣٤-٣٥)

والأمر المؤكد أن ثمة العديد من العوامل والمشكلات التي غذت هذا الوضع الشائك والقلق للشباب في المجتمع المصري، تلك المشكلات يمكن النظر إليها بوصفها الإطار الذي تتحرك فيه مشكلة الأمن الإنساني، سواء من حيث أشكال هذا الأمن أو درجة توفره في المجتمع المصري.

في ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة التي ستركز على قضية الأمن الإنساني للشباب في المجتمع المصري، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل العام التالي: ما اهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب المصري وعلاقتها بالأمن الإنساني لديه؟

أسئلة البحث:

– ما أهم المشكلات المجتمعية التي تواجه الشباب المصري من وجهة نظر الخريجين؟

– ما درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

– ما أهم دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

–ما طبيعة العلاقة بين المشكلات المجتمعية التي يواجهها الشباب المصري وبين درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لديهم؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه الشباب المصري وعلاقتها بدرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لديهم. وفي ضوء هذا الهدف العام تأتي مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

– تحديد أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب من منظور شباب الخريجين.

– تحديد درجة تحقق مؤشرات الامن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري.

– معرفة أهم التحديات التي تواجه تحقق الأمن الإنساني لدى الشباب المصري.

–الوصول إلى مقترحات من شأنها العمل على مواجهة تحديات الأمن الإنساني لدى الشباب المصري.

– تحديد طبيعة العلاقة الارتباطية بين المشكلات التي يواجهها الشباب المصري ودرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لديهم.

الإطار النظري:

١–مفاهيم الدراسة:

أ. مفهوم الشباب Youth

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور: شبب، الشَّباب: الفَتاء والحداثةُ شبَّ يشِبُّ شباباً وشبيبةً وفي حديث شريح: تجوزُ شهادةُ الصِّبيان على الكبار يُسْتشَبُّون أَي يُسْتشْهَدُ من شبَّ منهم وكَبر إِذا بَلَغ، كأَنه يقول: إِذا تحمَّلوها في الصِّبا، وأَدَّوْها في الكِبر، جاز. والاسم الشَّبيبةُ، وهو خِلافُ الشَّيبِ. والشباب: جمع شابٍّ، وكذلك الشُّبان الأَصمعي: شَبَّ الغلامُ يَشِبُّ شَباباً وشُبوباً وشَبِيباً. وشَرخُ الشباب: قُوتهٌ ونظارته (ابن منظور، مج ٣،ص٢٩)

وعلى المستوى الاصطلاحي تعددت التعريفات المعجمية للشباب، عرف معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع الشباب علي أنهم الأشخاص الذين يعيشون زمن الحياة بين الطفولة والنضج ،كما تشير للشباب أيضا بوصفهم مقولة اجتماعية أكثر منها بيولوجية (بينيت وآخرون،٢٠١٠،ص٤١٧).

وبحسب قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع "يشير تعريف الشباب إلى مرحله أو فترة انتقاليه في دوره الحياة بين الطفولة و مرحله البلوغ والنضج "وينظر للتعريف الاجتماعي للشباب لا على أنه تغيرات فسيولوجية متعلقة بالنضج، بل على أنه تفاعل بين البعد السوسيولوجي والاجتماعي ويؤكد علماء الاجتماع أن فئه الشباب تتشكل

بشكل أكثر تعقيدا داخل البيئات المؤسسية بفعل عوامل اجتماعيه، ثقافيه واقتصادية وسياسيه، ومن ثم فإن تعريف الشباب يشمل مجموعه متنوعه من المعاني، سواء تاريخيا أو داخل الاطار الاجتماعي وعبر المجتمعات المختلفة(Turner,2006,p686).

وأشار عمر إلى أن مفهوم الشباب يشير إلى مرحلة عمرية محددة من عمر الإنسان يميزها مجموعة من الصفات الفيزيولوجية والنفسية والسلوكية ،وتؤثر هذه الصفات في بعضها البعض لتنتج سلوكاً فكرياً وفعلياً يميز الشاب عن غيره من الفئات العمرية (عمر، ٢٠٢١م،ص٤١).

ولقد ارتكز البعض في تعريفه للشباب علي الفئة العمرية ووفقا للاتجاهات الجسمية والجنسية والاجتماعية (حجازي،١٩٨٥م،ص٢٩) ومن ذلك ما نقاشته المؤتمرات العلمية التي عقدتها أجهزة الشباب لمناقشة قضاياه مرحلة الشباب وانتهت لتحديده في الفئة العمرية فيما بين ١٥- ٢٥ عاما (صبحي،٢٠٠٢م،ص٣٥-٣٦)، كما أشار تقرير تنمية العالم لسنة ٢٠٠٧م للشباب بصفة عامة علي إنه المرحلة العمرية ما بين ١٢-٢٤ سنة. ويُعرف برنامج العمل العالمي التابع للأمم المتحدة الشباب علي أنهم هم من تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٤ سنة .وتعُرف منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف الشباب في المرحلة ما بين ١٠-١٩ سنة (البنك الدولي،٢٠٠٧م،ص٣٦)، وأشار ميثاق الشباب الأفريقي للشباب بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٨-٣٥ عام (صندوق الأمم المتحدة للسكان،٢٠١٨م،ص٢٦).

ويصف الصمودي مفهوم الشباب بأنه مفهوم مجتمعي ثقافي حديث خلت منه المراجع التأسيسية لعلم النفس وعلم الاجتماع ،وهو بهذا بناء اجتماعي اصطلاحي لمرحلة من الحياة بين الطفولة والكهولة(المصمودي،٢٠٢١م،ص٣)، ويصف حسن نحلة الشباب بأنهم الفئة التي استوعبت مجموعة التوجهات القيمية من خلال: عمليات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها النظم الاجتماعية المتعددة لتجعلهم يشغلون مكانة اجتماعية ،ويؤدون أدوارهم في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي" (ليلة،١٩٩٥م،ص١٣٢)، ويرى حسن خميس إبراهيم نحله الشباب بوصفهم مجموعة من الأولاد والبنات تتراوح أعمارهم من عشرون إلى ثلاثون سنة (نحلة،٢٠٢٠م،ص٥١٥).

ويشير العوني إلى أن هناك أكثر من اتجاه يتعلق بمفهوم الشباب، فهناك من يميل إلى الاعتماد على البعد الزمني، ويتجه أصحاب هذا الرأي نحو اعتبار الشباب فترة زمنية وهي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي، ويصبح خلالها المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة، وكثيرا ما تجنح بعض الدراسات إلى اختزال مصطلح الشباب في فئة عمرية (١٥ إلى ٢٤ سنة)، ومع ذلك فإن التقسيمات العمرية للشباب ما هي إلا تقسيمات اعتباطية(العوني٢٠١٩م،ص٢)

وحدد بيروفيك الشباب على أنهم "فئه عمريه غير متجانسه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات الثقافية والاهتمامات والتحديات ، ويعبر الشباب عن الانتقال من مرحله الطفولة إلى مرحله البلوغ والاستقلال" (Perovic,2023.P2).

التحديد الاجرائي لمفهوم الشباب في الدراسة الراهنة:

لغرض التحديد الاجرائي الذي يتفق مع اهداف الدراسة التي تركز على الخريجين من الشباب، تحدد الباحثة مفهوم الشباب إجرائيا بأنهم الخريجين من الجنسين الواقعين في الفئة العمرية من فئه ٢٢ إلى ٣٠ عام.

ب. مفهوم المشكلات الاجتماعية

حظي مفهوم المشكلات الاجتماعية باهتمام واسع من قبل المشتغلين بعلم الاجتماع، في مقدمة التعريفات يأتي تعريف قاموس كامبريدج لعلم الاجتماع، والذي عرفها بأنها " هي حالة مزعومة غير متوافقة مع القيم السائدة ولا يوافق عليها الكثير من الناس ويسعون الي تغيير وضعها " والمشكلات الاجتماعية هي ناتج الممارسات الاجتماعية التي يقوم بها الافراد ولا تكون متوافقة مع الوضع الاجتماعي السائد، وتؤثر او يعتقد انها تؤثر علي نسبة كبيرة من السكان. (Turner,2006,PP581-582)

كما عرفها كيربو وكوليمان (Kerbo & koleman,2006,pp363-364) بأنها " انماط سلوكية غير مرغوب فيها، وتواجه رفضا اجتماعيا، واي مشكلة تحمل في داخلها اطارا ذاتيا واخر موضوعيا، فهي تمثل صعوبة وخلل اجتماعي يخلق حالة من العجز لدي الأفراد والمؤسسات وتنعكس تلك الحالة علي طبيعة الدور أو الوظيفة الاجتماعية، ويعتمد فهم اي مشكلة علي طبيعة تفسيرها بحسب الأفراد او النظام الاجتماعي.

وعرفها أوبيلي وأبوريسادي تعرف المشكلات الاجتماعية علي انها " خلل في المؤسسات الاجتماعية يحتاج الي تدخل عاجل من المختصين بالمشكلة " وعادة ما

يمكن النظر للمشكلة في إطار ذاتي، وهناك من نظر اليها في إطار موضوعي وذلك بحسب نطاق التأثير سواء كان فردي ذاتي، او جماعي موضوعي (Obileye & Aborisade,2020,p276) .

وعرفها سيبرا وفريرا بانها " اضطراب يصيب النظام الاجتماعي ويؤدي إلي حدوث خلل في طبيعة الوظائف التي يؤديها، ويترتب عليها سيادة حالة مصاحبة من القلق، وتعبر المشكلات عن مرحلة عدم اتزان، وتتطلب تدخل ومسؤولية علي مستوي الفرد والمجتمع(Sepra & Ferreira,2018,p840)

وعرفها تالوكار بأنها " حالة يتم تعريفها من جانب كثير من الاشخاص باعتبارها انحرافا عن الاعراف والتقاليد الاجتماعية " وتعرف ايضا بانها " انتهاك لواحد او اكثر من المعايير المقبولة اجتماعيا " وتمثل المشكلات الاجتماعية حالة ثقافية مختلفة بين المجتمعات وتمثل زوايا مختلفة للنظر فيها(Talukdar,2013)

وعرف جوردون مارشال المشكلات الاجتماعية بانها " مصطلح خاص يطلق علي مدي واسع من الظروف والسلوكيات الجانحة التي تعد تجسيدات للتفكك الاجتماعي وتبريرات للتغيير بواسطة بعض وسائل الهندسة الاجتماعية " وتشمل هذه المشكلات عادة العديد من اشكال السلوك المنحرف (كالجريمة ، وانحراف الاحداث، والبغاء ، والامراض العقلية، وادمان المخدرات، والانتحار). وكذلك من اشكال الصراع الاجتماعي (كالتوترات العرقية، والعنف الاسري، والنضال في المجال الصناعي ... إلخ) وفي الأبنية الاجتماعية المعقدة للمجتمعات الصناعية الحديثة، يتعرض الافراد والجماعات بدرجات مختلفة لهذه المخاطر. كما ان الافراد الذين يحتلون مكانات

ويمارسون ادوارا مختلفة يميلون الي الاختلاف ايضا في تقييمهم للمواقف الاجتماعية، وفي وجهة نظرهم فيما يعد مشكلات اجتماعية، وقد يتضمن ذلك ظواهر متنوعة تتراوح ما بين انخفاض معدلات محو الأمية، وحتي غياب أخلاقيات العمل . وبنفس الطريقة فإن الحلول التي تطرح لهذه المشكلات تتنوع هي الأخرى، ويرجع هذا الي اختلاف المصالح والقيم لدي مختلف الأطراف ذات الصلة (مارشال (ج ٣) ، ٢٠٠١م ، ص١٣٥٤).

وعلى المستوى العربي عرفها احمد ذكي بدوى المشكلات الاجتماعية " هي المفارقات ما بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعني انها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع . وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستوي المألوف للجماعة . وعادة ما تكون المشكلات الاجتماعية ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية كما في حالة البطالة وتشرد الأحداث وغيرها (بدوى،١٩٨٢ م، ص٣٩٣).

وعرف سعيد فالح الغامدي المشكلة الاجتماعية بأنها " وضعية اجتماعية ناجمة عن سوء تكيف بعيد المدي بحيث يسترعي انتباه المجتمع وتثير قلقه، فيتطلب الامر الاصلاح ويرافقها عادة إجراءات تهدف الي إيجاد حل اجتماعي لهذه المشكلة والعمل علي اصلاحها (الغامدي،٢٠٠٥ م ، ص١٠).

وعرفتها إستيتية وسرحان بأنها "مجموعة الصعوبات والعوائق السلوكية التي يمكن ان تنسب الي البيئة الاجتماعية ، والتي بدورها تحول دون تحقيق إعادة توافق الفرد مع مجتمعه (إستيتية وسرحان ،٢٠١٢م ، ص ١٦).

كما عرفها معن خليل العمر بانها "الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد او انعكاس احكامهم عليها شاعرين بها فيحكمون عليها بانها تشكل مشكلة لهم " بمعني اخر هي " شعور أو ادراك الأفراد بأن احدى قيمهم قد انتهكت من جانب البعض فخلقوا مشكل تحتاج إلي حل (العمر،٢٠٠٥م ، ص ٨٤) .

التعريف الاجرائي لمفهوم المشكلات الاجتماعية في الدراسة الراهنة:

تعرف الباحثة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب اجرائيا في البحث الراهن، بأنها مجموعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الشباب في الجوانب التالية:

–الجوانب الاقتصادية (مثل: قلة فرص العمل، غلاء الأسعار، تدني مستوى الأجور، تكاليف الزواج المرتفعة)

– الجوانب السياسية (مثل: عد مشاركة الشباب في الحياة السياسية، ضعف التمكين السياسي لشباب، العزوف عن المشاركة، فشل سياسات الدولة الموجهة للشباب، عدم تحقق شروط المواطنة).

–الجوانب الثقافية (مثل: تراجع دور مؤسسات الدولية الثقافية، الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة، عدم وصول مصادر الثقافة للشباب، عدم تفهم الخطاب الديني لمشكلات الشباب، الاغتراب الثقافي للشباب).

– الجوانب الاجتماعية (مثل: الانحلال الاخلاقي، الخوف على المستقبل، تأخر سن الزواج، التفكك الأسري، وقت الفراغ، ضعف الرقابة الأسرية).

– الجوانب الأمنية (مثل: انتشار الجريمة، انتشار البلطجة، انتشار التحرش، انتشار المخدرات، تفشي العنف بين الشباب).

–الجوانب الصحية (مثل: ضعف صور الرعاية، مشكلات نفسية، غلاء أسعار الادوية، تدني كفاءة برامج التأمين الصحي، تدهور مستوى الخدمات الصحية)

ب. الأمن: مفاهيم أساسية (البشري والإنساني والاجتماعي)

بالنسبة للعديد من الناس، أصبح العالم الذي نعيش فيه اليوم عالما غير آمن ومليئا بالأخطار المحدقة من العديد من الجبهات، فالأزمات الطويلة الأمد والنزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية، واستمرار ظاهرة الفقر والأوبئة وفترات الركود الاقتصادي تتسبب في مشاق وتقوّض آفاق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وهذه الأزمات المعقدة تؤدي إلى نشأة أشكال عديدة من انعدام الأمن، وعندما تتداخل هذه الأزمات يمكنها أن تنمو بشكل مضاعف بحيث تمس جميع جوانب حياة الأشخاص وتتسبب في تدمير جماعات محلية بأكملها وتتجاوز الحدود الوطنية.

ومن مراجعة الباحثة للأدبيات التي بحثت في مفهوم الأمن خلصت إلى أن هناك ثلاثة مفاهيم تطرح على طاولة البحث السوسيولوجي، وهي: الأمن البشري والأمن الإنساني والأمن الاجتماعي.

وقبل التطرق لهذه المفاهيم،، ستعرج الباحثة على مفهوم الأمن بوجه عام، وبداية فإن مفهوم الأمن يعد أحد أهم المفاهيم الرائجة في العلاقات الدولية، وتشير سمرة بوسطيلة

على أن مفهوم الأمن يتميز بغموضه، على غرار أغلب المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، وغياب الإجماع بين المتخصصين حول معناه (بوسطيلة،٢٠١٣م،ص١١)، كما وصفت ريهام رجب مفهوم الأمن بأنه مفهوما ليس جامدا ولا سكانا، وإنما يتغير ويتطور بحسب الظروف والمستجدات، ويخضع أيضا لطبيعة التهديدات ونمط الصراعات التي تتغير من زمان إلى آخر، فالأمن حالة ديناميكية مركبة لا تتصف الجمهور (رجب،٢٠٢٣م،ص٣٥٤).

وقد حظي مفهوم الأمن باهتمام المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، من التعريفات ذائعة الصيت، تعريف جون باميت وأخرون في كتابة "التغيرات البيئة العالمية والأمن الإنساني" والذي أشاروا فيه إلى أن الأمن يشير إلى أمن الدولة القومية من أي هجوم مسلح (Bameet el al.,2010,p5)، كما عرفه جوزفين الفاريز بأنه العمل على التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوي التغيير التي تعتبرها معادية (Alvarez,2006,p3).

ولا تختلف التعريفات التي قدمت من قبل الباحثين في مجال العلاقات الدولية أو حقول الدراسات الأمنية عن الإطار السابق الذي تحركت فيه تعريفات جون باميت وجوزفين الفاريز، حيث ركزت تلك الدراسات على جوانب التهديد التي يمكن أن تقع على الدولة ككيان سياسي، واطلق على هذا النهج في تعريف الأمن اسم "التقليد الواقعي" وفي ذلك يقول كولين إيلمان في كتاب "مقدمة للدراسات الأمنية" أنه من خلال استقراء تطور حقل الدراسات الأمنية، نلاحظ أن التقليد الواقعي كان له تأثير

كبير عليها، من خلال تركيز على القوة، الخوف والفوضوية، والتي زودتنا بتفسيرات مهمة حول النزاعات والحروب(Elman,2008,p15-16).

وقد أشار وليامز بول إلى أن السبب في سيطرة الاتجاه الواقعي في تعريف الأمن إلى الظروف التي تزامنت مع فترة الحرب الباردة، حيث انحسرت التهديدات في مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من المد الشيوعي، والمخاطر التي تهدد القيم الليبرالية، فغالبية الدراسات التي عززت من هذا النهج كانت دراسات غربية بالأساسي (انجلو_أمريكية) (Williams,2008,p2).

وفيما يتعلق بمفهوم الأمن البشري، فقد أشار قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٦ إلى أن "مفهوم الأمن البشري يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها". ويتطلب الأمن البشري "اتخاذ تدابير شاملة وقائية محورها الناس ملائمة لسياقات محددة بحيث تعزز حماية جميع الأفراد وتمكينهم". (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري،٢٠٢٣م).

ووفقا للأمم المتحدة فقد أشار تقرير الأمين العام لمتابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري، يقوم الأمن البشري على مبدأ أساسي يتمثل في احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم، ويشكل هذا المبدأ أداة لا تقدر بثمن لمساعدة الحكومات في تبيان التهديدات الشاملة والواسعة الانتشار المحدقة بازدهار شعوبها واستقرار سيادتها، ويوفر سياسات وبرامج للتصدي للتهديدات الناشئة ومعالجتها بصورة تتلاءم مع

الظروف وتتمشى مع الأولويات، ويساعد ذلك الحكومات والمجتمع الدولي على استخدام مواردهما بصورة افضل، وعلى وضع استراتيجيات تعزز إطار الحماية والتمكين اللازم لضمان الامن البشري وتعزيز السلام والاستقرار على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة،٢٠١٢م،ص٢).

ويشير عبد الجبار عبد الله إلى أن مفهوم الأمن الإنساني برز نتيجة لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، كمفهوم جديد، يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان، كمحاولة لتفسير ظواهر التهديد الأمني لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للأدبيات التقليدية لمفهوم الأمن، ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في بعض المبادرات المحدودة لطرح هذا المفهوم، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية، ففي عام ١٩٦٦ ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم "الأمن الفردي Individual Security" ومع بداية السبعينات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد(عبدالله،٢٠١٦م،ص٦).

وقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني معروفا على نطاق واسع من خلال تقريري التنمية البشرية اللذين أصدرهما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ويعد تقرير عام ١٩٩٤ هو أول وثيقة تحتوي تعريف شامل للأمن الإنساني، وقد أدخل هذا التقرير مصطلح الامن الإنساني كإطار شامل يتمحور حول الإنسان،

مؤكدا على أن هناك مكونات رئيسيان للأمن الإنساني هما: التحرر من الخوف والتحرر من العوز، ثم حدد التقرير سبعة عناصر مترابطة للأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي (الدخل الأساسي المضمون)، والأمن الغذائي (توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء)، والأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى) والأمن البيئي (توفير فرص الحصول عل مدد كاف من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة) والأمن الشخصي (الأمن من العنف البدني والتهديدات البدنية)، والأمن المجتمعي (أمن الهوية الثقافية) والأمن السياسي (حماية حقوق الأنسان وحرياته الأساسية).(United Nations Development Programme,1994,p22-24).

وقد أبرزت المنظمات الدولية أهمية هذا التقرير في تحديد المنطلقات الأساسية لمفهوم الأمن الإنساني، وفي ذلك يشير تقرير لمنظمة الصحة العالمية، على أن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٤) أكد التقرير على الجانب الوقائي من الأمن الإنساني وميز بين التنمية البشرية ا لتي تُعنى بتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية المطروحة أمام الناس، وبين الأمن الإنساني الذي يعني بتمكين النسا من ممارسة خيارتهم بأمان وحرية (منظمة الصحة العالمية،٢٠٠٢م،ص٢).

ويعد كتاب جورج نيف Nef "الأمن البشري والضعف المتبادل: الاقتصاد السياسي العالمي للتنمية والتخلف" المرجعية الأساسية في مفهوم الأمن الإنساني، ففي هذا الكتاب قدم نيف تحليل شامل لمفهوما لأمن الإنساني والبشري، من خلال فكرة التعرض المشترك للخطر، أكد فيه على أن الأمن العالمي بات يتزايد فيه فكرة

الاعتماد المشترك، فهناك حاجة ماسة إلى إعداد أطر تحليلية لفهم هذه الحقبة التي تتسم على ما يبدو بالعشوائية والاضطراب والفوضى، وظهور الأشكال العالمية الجديدة، وقد اسهب نيف في شرح خمسة ابعاد للأمن الإنساني، أولهما هو الأمن البيئي والشخصي والمادي، أي حق الأفراد والمجتمعات في المحافظة على حقهم وصحتهم وفي الإقامة في بيئة آمنة وتتمتع بالديمومة والاستدامة، وثانيها هو الأمن الاقتصادي، الذي يركز على توفير فرص الحصول على العمل والموارد اللازمة للمحافظة على بقاء الإنسان، والحد من نقص الموارد وتحسين نوعية الحياة، والثالث هو الأمن الاجتماعي، الذي ينبثق من التحرر من أي تمييز أو تفرقة بسبب السن أو الجنس أو العرق أو الخلفية الاجتماعية، وهو ما يعني توفير فرص الحصول على شبكات الأمان والمعارف والمعلومات والتمكن من الاندماج في المجتمع، والرابع هو الأمن السياسي، الذي يضمن حق التمثيل والاستقلالية (الحرية) والمشاركة والمعارضة ، إضافة إلى التمكن من الاختيار على نحو يحتمل معه تغيير الوضع القائم بالطرق المشروعة، وشمل ذلك الامن القانوني والقضائي، أي توفير الفرص للفرد والجماعة للحصول على العدل والحماية من الظلم، أما الخامس، فهو الأمن الثقافي، ويشتمل على مجموعة من التوجهات النفسية للمجتمع ترتبط بالمحافظة على القدرة على السيطرة على الشك والخوف وتعزيز هذه القدرة(Nef,1999).

ويتضح بشكل جلي تأثير نيف بما قدمه تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره عام ١٩٩٤م.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) إلى أن الأمن الإنساني يقصد به بشكل شمولي ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشمل على حقوق الإنسان، و الحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكيد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وأن كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني (Annan,2000).

وفي ضوء ما سبق فإن الأمن الإنساني فكرة مختلفة جدا في إطار العلاقات الدولية مقارنة بالحقول المعرفية الأخرى، وفي ذلك يوضح غاسبار أن الأمن الإنساني يشير إلى فكرة أعمق وأوسع بكثير من الانشغال التقليدي للأمن القومي بخطر الغزو العسكري، ومن ثم وسع مفهوم الأمن الإنساني من المنظور التقليدي للأمن، برز ذلك من خلال استخدامه عبر المنظور التنموي، حيث جمع الأمن الإنساني بين شواغل الحاجات الأساسية والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان (Bameet el al.,2010,p8).

ورغم ذك الاختلاف بين مفهوم الأمن بالمعنى التقليدي مفهوم الأمن الإنساني، يجب عدم فهم الأمن الإنساني على أنه مفهوم هدفه الحلول محل المفهوم التقليدي للأمن، بل يجب اعتباره مكملات له، وهو يعالج مسائل واهتمامات قد لا تتناولها بشكل مباشر الوسائل المبتكرة لضمان الأمن بالمعنى التقليدي، وهو هنا يتناول المخاوف

الأمنية من منظور جديد، ما قدي يؤدي إلى بروز أولويات أخرى وبالتالي إلى توزيع مختلف للموارد، كما يجب الإشارة إلى أن الأمن الإنساني لا يهدف باي حال من الأحوال إلى تقويض سيادة الدولة، بل العكس هو الصحيح، فمن غير الممكن تحقيقه إلا من خلال مؤسسات الدولة الفعالية، وممارسة الدولة لحقها الشرعي في احتكار ممارسة القوة بالصورة المناسبة(برولهارت وبوروبست،٢٠٠٨،ص٥)

أما مفهوم الامن الاجتماعي فقد قدمت له دليلة خنيش ونجاة يحياوي عدد من التعريفات، منها أن الأمن الاجتماعي يعني الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الناس أفراد أو جماعة، في سائر ميادين العمران الدنيوي، وأنه كل ما يطمئن الفرد به على نفسه وماله، ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته في المجتمع، وأخيرا يشير إلى أقصى اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية اتي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي (خنيش ويحياوي،٢٠٢٠م،ص٣٣)

ويشير البلتاجي إلى أن الامن الاجتماعي يشير إلى أهمية توفير الرفاهية التي تضمن الأمن الوجودي للمواطن أي الدخل والحماية الاجتماعية والصحة، والأمن السياسي في الحياة اليومية أي الأمن الغذائي والأمن في مكان العمل والأمن البيئي، وبذلك يكون التركيز على المخاطر الاجتماعية التي قد يتعرض إليها الأفراد (البلتجاني،٢٠١٦م،ص٢٧).

الأمن الإنساني وأمن الدولة:

الملاحظ أن الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدولة وأمن الأشخاص، على أساس أن الأول لا يحقق الثاني، فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدون إلا أن يكون جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل، بمعنى أن نظام عالمي آمن ومستقر يبني أمن يأمن أسفل (الأفراد) إلى أعلى العالم) ومن ثم فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة، وهذا يعني أن الأمن الإنساني يجمع بين البعدين المحلي والعالمي للأمن، فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي، إذا ثمة اختلاف بين الأمن الإنساني وأمن الدولة، فمصدر التهديد لأمن الدولة عسكري، بينما تتعدد مصادر التهديد بالنسبة للأمن الإنساني، وهي تشمل البيئة والاقتصاد وحتى الدولة نفسها، كما ان موضع التهديد بالنسبة إلى أمن الدولة هو الدولة نفسها، بما في ذلك تماسكها ومواطن قوتها، في حين أن موضوع التهديد بالنسبة إلى أمن الإنسان هو حياة الأفراد وحرياتهم(عبدالله،٢٠١٣م،ص٩)

ويتسم الأمن الإنساني بعدد من الخصائص التي تميزه عن المفاهيم التقليدية للأمن، سواء أمن الدولة او المجتمع، إذ أنه ينطبق على الوحدات الأقل، المتمثلة في الأفراد، كما أنه انتقال من التركيز على الإطار العالمي الخاص بالتفاعل بين الدول إلى إطار يأخذ المسحة الاجتماعية للعالم، مركزا على الإنسان، فهو يولي اهتماما أكبر باحتياجات الأفراد في المجالات المختلفة (يوسف، ٢٠٠٥)

وقد حدد تقرير التنمية البشرية (١٩٩٤) أهم الخصائص التي تميز الأمن الإنساني مقارن بغيره من صور الامن، فالأمن الإنسان محوره الإنسان وهو يخص نوعية

البشر في كل أرجاء المعمورة، أي انه مفهوم عالمي، لأن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة والمخدرات والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تختلف حدتها من منطقة إلى أخرى في العالم، ولكنها موجودة كلها وبصور متنامية، وهذه التهديدات الجديدة للأمن الإنساني تتطلب تنمية بشرية مستدامة، وليس الحصول على الأسلحة المتزايدة (كما هو الحال في أمن الدولة أو الأمن العسكري)، إضافة إلى ذلك فإن مكونات الأمن الإنساني متكاملة، فكل منها يتوقف على الآخر، ويمس كل الشعوب والأمم، ومن الأفضل مواجه التهديدات للأمن الإنساني في بدايتها، ومن ثم فالوقاية المبكرة في إطار الأمن البشري أفضل من التدخل اللاحق.

(United Nations Development Programme,1994,p24-25)..

التعريف الاجرائي لمفهوم الأمن الإنساني لدى الشباب:

تنطلق الباحثة في تحديدها للتعريف الاجرائي لمفهوم الأمن الإنساني لدى الشباب في دراستها هذه، من التحديد الذي قدمه تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٤م، وعلى ذلك فإن الأمن الإنساني اجرائيا يشير إلى تحقق المؤشرات التالية:

- الأمن الاقتصادي (الدخل الأساسي المضمون).
- الأمن الغذائي (توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء).
-الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى).
- الأمن البيئي (توفير فرص الحصول عل مدد كاف من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة).

– الأمن الشخصي (الأمن من العنف البدني والتهديدات البدنية).

– الأمن المجتمعي (أمن الهوية الثقافية).

– الأمن السياسي (حماية حقوق الأنسان وحرياته الأساسية).

٢–التأصيل التاريخي للأمن الإنساني:

ترجع بعض الدراسات بداية فكرة الأمن الإنساني إلى بلاتز Blatz عام ١٩٦٦ في رؤيته حول الأمن الفردي، ضمن كتابه الموسم بالأمن الإنساني بعض التأملات، وقد كانت فرضيته تقوم أساسا على أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات والمجتمعات، وتمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة، وبين بلاتز أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد آمنين، وبذلك فقد مثلت أفكاره تحد على الصعيد النظري للفكر التقليدي القائم على مركزية امن الدولة (Blatz,1966)

ويشير كولينز Collins إلى أن ظهور النقاش حول الأمن الإنساني كان عبارة عن نتاج لتلاقي عدة عوامل مع نهاية الحرب الباردة، حيث تحدت هذه النقاشات هيمنة الواقعية الجديدة في التركيز على الدول، إذ أن مخاطر الدمار المتبادل والتركيز على الأمن العسكري لفترة وجيزة أتاح لمفهوم أوسع بالنسبة للأمن في الظهور، وكذلك تزايد سرعة وتيرة العولمة، فشل بناء الدولة الليبرالية، وانخفاض خطر نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين، والارتفاع الهائل في نشر وتعزيز الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان كلها فتحت الفضاء أمام مفاهيم كالتنمية والأمن لأجل أن يتم إعادة النظر إليها(Collins,2007)

فبعد انقضاء حقبة الحرب الباردة وفقما يشير ماكفارلين ظهر نهج جديد للامن، وثار جدول حول أن أمن الدولة ليس الأمن التقليدي أو الاستراتيجي الوحيد، بل هناك اجندة أكثر أهمية من الأمن العسكري، وهو الأمن الإنساني، ومن ثم فقد جاء الأمن الإنساني كتحد لافكار الأمن التقليدي(MacFarlane & Khong,2006,).

وتتفق خديجة أمين مع الطرح السابق، حيث تؤكد في كتاب لها بعنوان "" على أن مفهوم الأمن الإنساني أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فتر ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال محاولة ادماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية (أمين،٢٠١٠م،ص٢٩٥).

لقد تمحور فكرة الأمن التقليدي حول تمكن الدولة من حماية نفسها من المخاطر والاعتداءات الخارجية، وأطلق علي هذا النوع من الأمن مسمى الأمن القومي أو أمن الدولة، وهو بذلك يعبر عن تصورات تتعلق أو تتصل بهيمنة الدولة (Akpeninor,2012,p.75).

ويذهب باري بازان واولي ويفر إلى أن النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن في مطلع الثمانينات كان لها أكبر الأثر في التملص من القطاع الأحادي (العسكري) للأمن، لشمل قطاعات عدة غير عسكرية، وتلتها توليفة من النقاشات النظرية المراجعاتية حول الوحدة المرجعية للأمن، أي ما هو الكيان المعني بالامن؟ هل هي الدولة، أم هناك وحدات أخرى، ويؤكد على أن التعمق هي من ساهم في ظهور مفهوم الأمن الإنساني بشكل أوضح (Buzan & Waever,2003,p6).

هذا؛ بينما يرى جي جون إيكنبيري أن مفهوم الأمن الإنساني تمت صياغته في أوائل التسعينيات وقد استخدمه المفكرون الذين سعوا إلى تحويل الخطاب حول الأمن بعيدا عن توجهه التقليدي الذي يركز على الدولة، إلى حماية الأفراد وتقدمهم داخل المجتمعات، ورغم أن هذا المفهوم عياري بقدر ما هو تحليلي، إلا أنه أصبح الآن جزءا لا يتجزأ من الطريقة التي تفكر بها أجزاء كبيرة من المجتمع الدولي، بشأن الأمن(Ikenberry,2006).

وترى سمر بوسطيلة أنه حدثت عملية من التوسع والتحرك الأفقي، انطلاقات من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، ومن ثم كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ليشمل التهديدات غير العسكرية مثلها مثل التهديدات العسكرية، وهذا لا يعني أن القطاعات الأخرى للأمن كانت مهملة تماما، ذلك أن العديد من الدراسات اهتمت بجوانب الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن، وكانت هذه المقاربة هامة لأنها عرضت بديلا لنموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الدينامية الأساسية للسياسة الدولية (بوسطيلة،٢٠١٣م،ص٢٣)، ومن أهم هذه المساهمات تلك التي جاءت في هذا الصدد هي مساهمة جون ماكنمار الذي ربط بين مفهوم الأمن وقضية التنمية (القطاع الاقتصادي) ففي حديثه عن تسليح دول أمريكا اللاتينية، يقول أنه لا يوجد احتمال وقوع هجوم من النوع التقليدي من خارج القارة، ولذلك فلا مبرر لوجود قوات ومعدات عسكرية تقليدية كبيرة، خاصة المعدات باهظة الثمن، وبالتالي فإن انفاق هذه الأمور

على هذه القوات يعتبر تبذيرا لا مبرر له، في حين يجب صرفها على المهام الأكثر أهمية والحاحا والتي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية(ماكنمار،١٩٧٠،ص٣٣). ويذهب عبد الأمير في دراسته حول الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان إلى أن أول من لفت الاهتمام العالمي إلى مفهوم الأمن الإنساني هو محبوب الحق الاقتصادي والمنظر في مجال التنمية الدولية، وذلك في تقرير التنمية البشرية، ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤، والذي سعى في التأثير على قمة العالم ١٩٩٥ للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (عبد الأمير،٢٠١٩،ص٥٣٤)

وبغض النظر عن البداية التاريخية لمفهوم الأمن الإنساني، فإن نقطة الاتفاق التي لم يختلف عليها أحد، هي أن الأمن الإنساني يعد تحولا في مفهوم الأمن، من الشكل التقليدي إلى شكل أخر أكثر إنسانية، وإن ارتباط بروز هذا المفهوم ارتبط بالظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية المستجدة مثل تنامي التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان، وهو ما أكدت عليه دراسة سمرة بوسطيلة والتي ذهبت إلى أن التحول في مفهوم الأمن نحو الشكل الإنساني ارتبط بعدد من القضايا مثل العنف المباشر أو البنيوي والفقر والمجاعة والامراض والأوبئة والمخدرات، مما جعل الباحثين في مجال الأمن يدركون أن المقاربات التقليدية للأمن لم تعد مناسبة لتحليل الظواهر الأمنية الجديدة، ومنه جاءت الحاجة إلى إعادة النظر في الطروحات والافتراضات التي قدمتها تلك المقاربات، وإيجاد أطر وأدوات تحليلية بديلة لتغطية هذا العجز، وكان الأمن الإنساني واحدة من هذه المقاربات المنتقدة للمقاربة التقليدية للأمن، وذلك من

خلال التركيز على حياة الفرد وكرامته، بدلا من التركيز على الدولة وقوتها العسكرية (بوسطيلة،٢٠١٣،ص١٠).

وعلى ذلك فإن بروز الأمن الإنساني جاء لجملة من التحولات العالمية التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، لاسميا تلك التي تتعلق بانتشار الصراعات المحلية وما نجم عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، وعولمة بعض الظواهر البيئية (البيئة، الأوبئة، الفقر)، فمع بداية التسعينيات أصبح العالم يواجه بأنماط مستحدثة من التهديدات، والتي أصبحت تتجاوز إطار الدولة، كما أنها غير عسكرية في الغالب، وحتي وإن تعلقت بالجوانب العسكرية، فإن معالجتها تتعذر من خلال الأدوات العسكرية التقليدية، ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة، والجريمة المنظمة، وتهديب المخدرات والإرهاب الدولي، ومثلت تلك التحولات والتهديدات الدافع الأساسي لاتجاه المؤسسات الدولية وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للشروع نحو معالجة هذه الأوضاع من منظور جديد للأمن، وهو الأمن الإنساني، ومن ثم صدر تقرير التنمية الإنسانية للعام ١٩٩٤ ليكون المرجعية الأساسية بعد ذلك لأي محاولة لتناول مفهوم الأمن الإنساني على المستوى المؤسسي أو الأكاديمي، وفي ذلك تؤكد دراسة سمرة بوسطيلة على أن هذا التقرير يعد أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بوقة في الدراسات الأمنية الموسعة، وفي الاهتمامات الدولية (بوسطيلة،٢٠١٣م،ص٣٢)

وفي عام ٢٠٠٣ قامت لجنة الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني بتوضيح المقصود بالأمن الإنساني، ووصفته بأنه حماية الكيفية الأساسية لحياة جميع البشر عبر اعتماد

طرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر (Alkire,2003) وتتشكل ضرورة الأمن الإنساني في السعي إلى صناعة عالم إنساني يعيش فيه الناس بأمن وكرامه، وبشكل يخلو من الفقر والبؤس، وهو الأمر الذي يجب ان يتمتع به كافة البشر في كافة أنحاء الأرض، ففي هذا العالم يجب كفل الحرية والتحرر من الخوف لكافة البشرية، إضافة إلى التحرر من الحاجة والعوز، يتزامن مع ذلك توافر الفرص المتساوية لتطوير الإنسانية، ومن ثم أصبح الأمن الإنساني يشير في تجسداته إلى تحرر البشرية من التهديدات الشاملة للحقوق وضمان السلامة في كافة أوجه الحياة (Annan,2003).

٣-أبعاد الأمن الإنساني وتهديداته:

توسع تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ في تفصيل مجالات الأمن الإنساني، وحددها في سبعة مجالات أساسية وهي: (United Nations Development Programme,1994,p.24-33).

أ. الأمن الاقتصادي: مؤكدا على أن الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان دخل الأفراد بشكل أساسي، والذي يتحقق نير توافر فرص العمل المربحة والمجزية أو عبر شبكة الحماية الاجتماعية الممولة من الدولة بوصفها الملاز الأخير، وتعد مشكلة الأمن الاقتصادي أكثر خطورة داخل البلدان النامية، فربع سكان العالم فقط في الوقت الحاضر آمنين اقتصاديا، وتعد مشكلة البطالة _حتي في الدول المتقدمة_ عاملا مهما ومسببا للتوترات السياسية والعنف الذي يهدد الأمن.

ب. **الأمن الغذائي:** يتطلب تحقيق هذا البعد من الامن الإنساني، أن يتاح لكافة الأشخاص وفي كل الأوقات فرصة الحصول على المستلزمات الغذائية الأساسية،

فتوافر الغذاء بشكل عام ليس المشكلة، حيث ان المشكلة غالبا تكمن في التوزيع السيئ للموارد الغذائية، وعدم وجود القوة الشرائية، ويعد العمل والدخل المضمون هو الحل الأساسي لعلاج المشكلات المرتبطة بالحصول على السلع الغذائية.

ج. **الأمن الصحي:** حدد التقرير الهدف من الأمن الصحي إلى ضمان توفر الحماية تجاه الامراض والسلوكيات غير الصحية، فقد لوحظ أن الأمراض الانتقالية والطفيلية تعد من أهم أسباب الوفاة في الدول النامية، مقابل أن امراض الدورة الدموية تعد أهم أسباب الوفاة في البلدان الصناعية، وفي وقت كتابة التقرير كانت الأمراض المزمنة ذات العلاقة بنمط وأسلوب الحياة تتصدر مسببات الوفاة في معظم دول العالم.

د. الأمن البيئي: ووفقا للتقرير يهدف الأمن البيئي إلى حماية الأشخاص على المدى القصير والطويل من ويلات الطبيعة والتهديدات الناجمة عن الأضرار التي تسبب بها الإنسان تجاه الطبيعة، ومنع تدهور البيئة الطبيعية، فقد لوحظ بأن الافتقار إلى موارد المياه النظيفة في البدلان النامية يعد أكبر المخاطر التي تهدد البيئة، بينما في الدول الصناعية تبرز مشكلة التلوث الجوي والاحتباس الحراري بوصفهم من أهم قضايا الأمن البيئي.

هـ. **الأمن الشخص:** ويقصد به العمل على عدم تعرض الأشخاص للعنف الجسدي داخل بلدانهم، أو من قبل عدوان دولة أخرى، وكذلك عنف الأفراد والجهات الحكومية، والعنف المنزلي، كما تعد الجرائم من أكبر مصادر القلق والتهديد وخاصة جرائم العنف.

و. **الأمن المجتمعي:** يهدف هذا النوع من الأمن إلى الحيلولة دون انتهاك المنظومة القيمية والأخلاقية في المجتمع، فضلا عن علاقات الأفراد التقليدية، وكذلك العمل على توفير الحماية من العنف المرتبط الاثن والعرق، حيث تتعرض الأقليات العرقية في البلدان التقليدية للعديد من صور التهديد، فنصف دول العالم تقريبا شهدت نزاعات عرقية وإثنية.

ز. **الأمن السياسي:** ويهدف إلى توفير التقدير الكافي من قبل عموم المجتمع للحقوق الأساسية للإنسان، فوقفا للدراسات الدولية هناك أكثر من ١١٠ دولة تعاني من القمع السياسي ويتعرض مواطنوها للانتهاكات السياسية وسوء المعاملة، وقد يصل الأمر إلى الاحتجاز والخطف القسري، إضافة إلى شيوع انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة أوقات الاضطرابات السياسية، فضلا عن قمع الأفراد والجماعات والسيطرة على الأفكار واحتكار المعلومات.

وفي إطار ما سبق عرضه من أبعاد ومضامين لمفهوم الأمن الإنساني ومكوناته، والتي تتمحور حول كون الأمن الإنساني جاء لضمان بقاء الإنسان وصون كرامتهم، من خلال العديد من الضمانات كالتحرر منا لخوف والحاجة، يمكن القول بأن تهديدات الأمن الإنساني عديدة ومتنوعة، وقد قسمتها سمره بوسطيلة إلى شقين، الأول الشق المتعلق بالتحرر من الخوف، فقد تكون تهديدات الأمن الإنساني عسكرية، مثل تفشي الحروب الداخلية وانتشار الأسلحة الخفيفة، الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، وهذه التهديدات يشترك فيها الأمن الإنساني مع الأمن القومي. أما الشق الثاني،

فيتعلق بالتحرر من الحاجة، أي التهديدات غير العسكرية، مثل انتهاك حقوق الإنسان، المجاعة، الفقر، الأوبئة...الخ(بوسطيلة،٢٠١٣م،ص٤٤)

وعلى ذلك فإن للأمن الإنساني شقين، هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة ، ويشير شق الأمن الإنساني المتعلق بالتحرر من الخوف إلى أن معظم الناس يفهمون غريزيا ما يعنيه الامن، لأن معظم شواغلهم تتعلق بالتحرر والأمن من الجريمة والعنف والحماية من قمع الدولة أو الاضطهاد العربي أو الديني، كما يعني التحرر من الخوف السلامة من التهديدات المزمنة مثل الاضطهاد بجميع أشكاله والتوتر العرقي وما ينتج عنه من عنف، فهذا الشق من الأمن الإنساني يتطلب حمايته من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية أينما وجدت سواء في البيوت أو الأعمال أو في المجتمعات المحلية، أما التحرر من الحاجة، فيشير إلى أن معظم الناس يفهمون غريزيا ما يعنيه الأمن، فشواغل الناس تتعلق بالحياة اليومية والحصول على عمل يضمن لهم تحصيل احتياجاتهم من الطعام وغيرها من الحاجات، فهؤلاء الناس يصبحون أكثر حرية عندما تتاح لهم تلبية احتياجاتهم الأساسية وكسب عيشهم، كما ان التحرر من الحاجة يعني أيضا التحرر من الجوع والمرض التي يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية في أي بلد، ويتطلب هذا الشق من الأمن الإنساني توفر مصدر رزق للإنسان من وظيفة أو عمل بشكل يضمن بقاءه على قيد الحياة بكرامة (كردالواد،٢٠١٤،ص١٠٧-١٠٨)

ويمكن تحديد خمسة أنواع من التهديدات للأمن الإنساني، تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

-المخاطر الفردية Individual Risks : مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.

-المخاطر المجتمعية Community Risks، مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

-التهديدات عبارة للحدود Cross_ Borderthreats، مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

الأزمات الزاحفة Creeping Crises: اتساع نطاق الخطر ليصبح ازمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشار الأوبئة القاتلة.

-الكوارث المحتملة Potential Catastrophe، تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل الأعاصير والكوارث النووية، والمشاكل البيئة الكبرى. (العدوي،٢٠٢٢)

٤- الدراسات السابقة:

١-٤ الدراسات العربية:

جاءت دراسة "خوله محي الدين يوسف ٢٠١٢" بعنوان الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الإنساني وإبراز ما يُضيفه من جديد إلى مفاهيم القانون الدولي الحالية، وناقشت الدراسة قضايا عدة حيث بدأت بالتعريف لمفهوم الأمن الإنساني وعناصره وآليات تحقيقه، وانتقلت إلى بيان المتغيرات الدولية التي أدت إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني، وأبرز

الهيئات الدولية العاملة على ترسيخ هذا المفهوم، سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها، وانتهت الدراسة ببيان أوجه الاختلاف والشبه بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان من جهة والمفاهيم التقليدية للأمن من جهة أخرى، وخلصت الدراسة إلى: أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة هي المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتوصلت إلى أنه لابد من بعض الاصلاحات في نظام الأمم المتحدة حيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني.

كما تناولت دراسة "عبد الجبار أحمد عبد الله ومنى جلال المشهداني ٢٠١٣" موضوع الديمقراطية والأمن الإنساني حيث تناولت الدراسة ثلاثة محاور دار الأول حول الحديث عن الأطر النظرية المنهجية لمفهومي الديمقراطية والأمن الإنساني، وعالج المحور الثاني أهمية المتغيرات الدولية التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، أما المحور الثالث تناولت آليات تعزيز الأمن الإنساني في ظل الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: مفهوم الأمن الإنساني لا يمكن إدراك معناه إلا من خلال نقيضه، حيث إن نقيض الأمن هو الخوف وبالتالي فإن حالة الأمن الإنساني، لا يمكن أن تتحقق إلا بغياب الخوف والتحرر منه، أي الحماية والتمكين، الحماية تقي الناس من المخاطر، وهي تتطلب جهودًا متناغمة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية، أما التمكين يساعد الناس على تطوير قدراتهم ومشاركتهم في صنع القرار، فالحماية والتمكين يعززان بعضهما البعض وكلاهما مطلوب، كما توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الأمن الإنساني يتم من خلال الإطار الديمقراطي وأن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري.

كما اجرى "لعبان محمد وكافي نوال ٢٠١٥" دراسة بعنوان الأمن الإنساني في الدول العربية (دراسة حالة الأردن)، طرحت الدراسة إشكالية تدور حول كيف تطور مفهوم الأمن الإنساني في سياق الدول العربية، وتناولت الدراسة عدة قضايا من خلال ثلاثة فصول الأول تدقيق ايتيمولوجي للأمن والأمن الإنساني وتناول الفصل الثاني الآليات الدولية والإقليمية للأمن الإنساني، والفصل الثالث بعنوان واقع الأمن الإنساني العربي والآليات الموضوعية لتفعيله مستعرضًا أبعاد الأمن الإنساني في سياقه في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن مفهوم الأمن الإنساني مازال في طور التبلور بحيث لم يُتفَق بصورة نهائية حول الأبعاد المختلفة المكونة للمفهوم وأن العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني، وظهور المزيد من المنظمات واللجان والصناديق الخاصة سواء كانت ذات طابع رسمي أو منظمات غير حكومية.

عرض "يوسف أزروال ٢٠١٦" موضوع بعنوان الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر)، وهي دراسة نظرية تحليلية تستهدف الكشف عن أصول مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده ومخاطرة، وتناول الباحث قضيتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالأمن في نظرية العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي ونظري حيث عرض للنظرية الواقعية ومفهوم الأمن والنظرية الليبرالية والأمن والنظرية النقدية الاجتماعية ونظرية كوبنهاجن والنظرية البنائية، والثانية استعرض الباحث إيتمولوجيا الأمن الإنساني مستعرضًا لتعريفات الأكاديمية والمختصين للأمن الإنساني، والأمن الإنساني بحسب المنظمات الإقليمية والدولية، ثم عرض للحدود المعرفية بين الأمن

الإنساني والمفاهيم ذات الصلة، كما تناول المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني، وخلصت الدراسة إلى: استنتاج بأن توليفه الثغرات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أثرت بشكل جلى في حقل الدراسات الأمنية، لاسيما مفهوم الأمن بمعناه التقليدي، والذي عرف نقله مفهوماتيه، فبعد أن كان يركز على مرجعيه ومحوريه الدول في السياسات الأمنية المختلفة، انتقل ليحتل الفرد أو الإنسان رأس الاجندات الأمنية، ويصبح هو المجتمع الأساسي في المجال الأمني.

كما تناولت الدراسة "حسن عبد الله الدعجة ٢٠١٧" موضوع بعنوان "مهددات الأمن الإنساني" تهدف الدراسة إلى تحديد المهارات التي تؤثر على الأمن الإنساني، ومن ثم يقع تأثيرها على الأمن الوطني، تناولت الدراسة محور أساسي هو أنه في وقتنا الحاضر قد انتقل الاهتمام من مفهوم الأمن المرتبط بالدولة إلى مفهوم الأمن المرتبط بالإنسان وجميع مجالاته وأبعاده المختلفة، حيث أثبتت تجارب الربيع العربي أن أمن الإنسان مقدم على أمن الأوطان؛ لأن أمن الأوطان مرتبط بأمن الإنسان، وبمعنى آخر فقد انتقل التحليل بوحداته التقليدية من الدولة كوحدة تحليل إلى التحليل بوحداته الحديثة المرتكزة على الإنسان؛ لأن مجموع أمن الإنسان (الأفراد) يعني أمن المجتمع، وأمن المجتمع يعني أمن الدولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تتعدد مهددات الأمن الإنساني بتعدد الجهات الفاعلة، وهي: مهددات من الإنسان نفسه، ومهددات من الدولة، وبين الدول، ومهددات من الطبيعة، ومهددات من الطبيعة بفعل الإنسان (الحروب المناخية) وهناك جهود دولية لتحقيق الأمن الإنساني ولكنها ليست كافية.

أيضا تناولت دراسة "مراد لطالي ٢٠١٧" موضوع الأمن الإنساني ضمانه أساسية لأمن الدولة، جاءت إشكالية الدراسة عن ماهية العلاقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة؟، وهل أن الأمن الإنساني شرط لتحقيق أمن الدولة؟، استهدفت الدراسة الكشف عن الصلة الوثيقة بين الأمن الإنساني وأمن الدولة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى نتائج منها: أن الساحة الدولية شهدت تحولات كبرى بداية من تسعينيات القرن الماضي، غيرت العديد من المفاهيم والأفكار ومنها مسألة الأمن حيث الانتقال من التركيز على أمن الدولة إلى أمن الإنسان ومن التهديدات الخارجية إلى التهديدات الداخلية ولعل أهم دواعي هذا التحول نقطتين رئيسيتين هما اتساع وانتشار دائرة التهديدات الأمنية، ثم تعدد الفواعل الأمنية، كما توصلت إلى أن أمن الدولة وأمن الإنسان وجهان لعملة واحدة.

كما قام "خالد كاظم أبو دوح ٢٠١٧ بدراسة بعنوان علم اجتماع الأمن: محاولة للتأصيل، حاولت الدراسة التأكيد على ضرورة الانتباه والتركيز على الأمن كظاهرة أو ممارسة اجتماعية، ويجب العمل على تطبيق أدوات التحليل السوسيولوجي عليه، خاصة بعد أن أصبحت الهموم والمعضلات المرتبطة بالأمن جزءًا أساسيًا من حياتنا الفردية والجماعية، التي تلقى بتأثيراتها القومية على تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية، سواء من خلال الخطاب أو الممارسة، وحاولت الدراسة جمع بعض الأسئلة المرتبطة بالأبعاد العامة لما يمكن أن نطلق عليه اجتماع الأمن (Sociology of security)، وكذلك الدخول في جدل نقدي مع الرؤية الأمنية البحتة، والأساليب التقليدية لدراسة الأمن، ويصبح الهدف الأساسي التعامل مع الأمن

باعتباره عملية اجتماعية أساسية، قد يخضع للتعبير، لكنه يمثل جزءًا أساسيًا من مجمل العلاقات الاجتماعية، ويتكامل مع الأجزاء الأخرى، بما يحقق استقرار الاجتماع الإنساني برمته واستمراريته، الذي بدونه يمكن أن تصبح الحياة الإنسانية في خطر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى منظورات ومفاهيم جديدة لدراسة الأمن وضماناته، في ظل هذا العالم الذي تتطور فيه وتتعاظم عوامل انعدام الأمن، كما أن علم اجتماع الأمن يمكن أن يساعدنا في معرفة الاختلافات بين المجتمعات والأفراد والثقافات، في الكفاح من أجل التعبير عن رؤيتها للأمن والسلامة والحماية.

كما عرض "حسين باسم عبد الأمير ٢٠١٩" في دراسته الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان لأهم اعتبارات الأمن الإنساني كونه هو الصيغة أو النموذج الناشئ لفهم نقاط الضعف العالمية التي تتحدى إتباع المفهوم التقليدي للأمن القومي من خلال التأكيد على أن المرجع المناسب للأمن يجب أن يكون الإنسان عوضًا عن الدولة حيث يقوم الأمن الإنساني على محورية الإنسان، ناقش الباحث ثلاثة مباحث أساسية وهي المبحث الأول مفهوم الأمن الإنساني وتميزه عن الأمن التقليدي، المبحث الثاني علاقة الأمن الإنساني مع التنمية البشرية، المبحث الثالث علاقة الأمن الإنساني مع حقوق الإنسان، وخلصت الدراسة إلى: أن مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية البشرية وحقوق الإنسان هي مفاهيم تطورت عبر العقود ولها جذور تاريخية، وأن التحولات العالمية وعصر العولمة قد ألقيا بظلالهما على المفهوم التقليدي للأمن القومي من منظور إنساني، وأن دراسات الأمن الإنساني لا تهدف إلى إيجاد وسائل لحماية البلاد من العدوان الخارجي فحسب، وإنما تهتم بتوفير الحماية

ضد مجموعة أخرى من التهديدات، مثل التلوث البيئي والأمراض المعدية الانتقالية والحرمان الاقتصادي.

وأجرت "ريهام سيد كامل رجب ٢٠٢٣ دراسة حول موضوع "تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي"، هدفت الدراسة إلى استكشاف تطور مفهوم الأمن الإنساني في العلاقات الدولية وانعكاس ذلك التطور على دور الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، واستخدمت الدراسة التكامل المنهجي بين المدخل المقارن والذي تم استخدامه بشكل أساسي في الدراسة وفقًا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والذي تطلب إجراء مقارنات ضمنية تُبرز التحول والتطور الذي حدث في مفهوم الأمن قبل وبعد الحرب الباردة، وتوصلت الدراسة إلى: ظهور توافق وتقارب واضح بين مقاربة الأمن الإنساني والمقاربات النقدية غير التقليدية بالإضافة إلى نقد الافتراضات الرئيسية للواقعية والواقعية الجديدة ونظرتهما بمركزية الدولة، كما ساهم التحول النوعي الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية من خلال النقاشات النقدية لمفهوم الأمن التي كانت سببًا في نقل مستوى التحليل من الدولة إلى الفرد.

كما تناول "أحمد مجدي حجازي ٢٠٢٣" موضوع الأمن الإنساني وإعادة بناء رأس المال الوطني في ظل التسارع التقني والعولمة السائلة، هدفت الدراسة إلى وضع تصور لمنطلق اجتماعي من منظور الأمن الإنساني يعكس أهم المخاطر العالمية والمحلية التي تواجه الدول في ظل نظام عالمي غير متكافئ مليء بأزمات وصراعات ومخاطر عالمية كارثية لا إنسانية يجمع في بوتقته بين آليات التعامل والمواجهة الصلبة والناعمة في آن واحد مما يشكل كوارث حقيقية متباينة التأثير على أوضاع

الدول والشعوب، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النقدي لتحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية المسئولة عن تأسيس منظومة المواطنة وتحقيق الأمن الإنساني، وتناولت الدراسة ثلاث قضايا الأولى: هي الأمن القومي: مقاربات نظرية ومسارات التحول نحو الأسنة، الثانية: الأمن الإنساني: الخصائص والأبعاد والمخاطر والتهديدات، الثالثة: الحق والواجب وإعادة بناء رأس المال الوطني: رؤية في ملحمة المواطنة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: أن الأمن الإنساني يرتبط بمساحة متسعة من برامج التنمية الإنسانية المستدامة؛ باعتبارها الوسيلة والبوصلة الموجهة لتعزيز ثقة المواطنين ورضاها عن النظام الاجتماعي الذي يعيش في كنفه، وأن تطبيق قيم ومرتكزات الأمن الإنساني على صعيد الممارسة يجنب المجتمع تأثيرات التهديدات والمخاطر العالمية التي تتعرض لها الدول، وتحد من ظاهرة الأمان المفقود وعبر الأزمان، كما تصمد أمام تيارات الغزو الثقافي والاختراق القيمي، كما توصلت الدراسة إلى: أن إصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية ومنظمات حقوق الإنسان من أهم الوسائل التي تؤشر على التمسك بسيادة مبادئ الأمن الإنساني.

٢-٤ الدراسات الأجنبية:

أجرى Donata, Karim, Julia (2004) دراسة بموضوع "الأمن والأمن البشري: نظرة عامة على المفاهيم والمبادرات: ما هي التداعيات بالنسبة لغرب إفريقيا؟"، وهي عبارة عن ورقة نقاشية تهدف إلى تحديد مفهوم الأمن والأمن الإنساني ومدى تواجدهم بالسياق الاجتماعي في منطقة غرب إفريقيا، وتدور الورقة النقاشية حول قضيتين أساسيين: الأولى: تقدم رؤية حول طبيعة المبادرات الإقليمية والدولية مع استعراض

أفضل ممارسات بشأن قضايا الأمن الإنساني وإمكانية الإفادة من ذلك، الثانية: التعرف على أبرز تحديات تحقيق الأمن البشري في غرب إفريقيا، خلصت الورقة إلى نتائج منها: أنه يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تلعب دورًا حيويًا في ضمان الأمن البشري خاصة في وقت السلم، ومن أجل تعزيز الأمن الإنساني هناك حاجة الى بناء شراكات مناسبة بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وأن الأمن الإنساني يعتمد بنائه على روابط ومستويات متكاملة على المستوى الإقليمي والقاري أيضاً، وأن الأمن الإنساني يواجه تحديات عديدة تحتاج إلى عمل إطار عمل مثل تعزيز إصلاح نظام الأمن الإنساني إلى واقع عملي ووقف انتشار الأسلحة وتفعيل دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

كما تناولت دراسة Shahrbanou Tadjbakhsh (2005) موضوع "الأمن الإنساني : المفاهيم والتداعيات مع التطبيق على تحديات ما بعد التدخل في أفغانستان"، وهي ورقة تحليلية تعرض مختلف الوثائق التي أصدرتها المنظمات الدولية حول موضوع الأمن الإنساني وتحدياته ومعوقاته والتحول في منظور الأمن البشري من ضمن بالمفهوم التقليدي إلى الأمن البشري بالمفهوم الحديث الذى يشمل قضايا القيم واحترام حقوق الإنسان، كما تستعرض أبرز المجالات التي تهدد الأمن الإنساني وتعمل كمهددات للأمن الإنساني، وخلصت الورقة إلى نتائج من أبرزها: هناك تحول في مفهوم الأمن التقليدي إلى الأمن الإنساني كمفهوم يستلزم بذل جهود وسياسات أفضل لتعزيز الأمن الإنساني، والاعتراف بالترابط بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان وضرورة الاستفادة من البحث الأكاديمي في صياغة السياسات التي تعزز الأمن

البشري مفهومه الواسع والاعتماد على حلول متعددة مبنية على تخصصات تنظر للأمن البشري من مختلف جوانبه وانعكاساته، وأن الأمن المستدام للبشر لابد أن يركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية عند صياغة أي سياسة أمنية.

وتناولت دراسة Sudha Menon (2007) موضوع "الأمن البشري" المفهوم والممارسة، وهي عبارة عن مقاله تحليلية تهدف إلى تحليل مفهوم الأمن الإنساني وإبراز أهمية في سياق دولي محفوف بالمخاطر المتعددة، تناولت المقالة أربع قضايا هي: أولاً: حلقية تاريخية عن الأمن الإنساني بداية من تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، ثانياً: والمساهمات النظرية لكل من أمارتياسن وإيما روتشيلد وغيرهم من العلماء في تحليل مفهوم الأمن الإنساني، ثالثاً: الأنواع المختلفة للأمن الإنساني وأهميته، رابعاً: الجوانب الإيجابية والسلبية لفكرة الأمن الإنساني، وخلصت الدراسة إلى: أن هناك تحديات وقيود في تطبيق منهجية الأمن البشري على أرض الواقع في ظل السياسات الحالية، وأن الأمن الإنساني يتطلب تضافر جهود الدولة مع منظمات المجتمع المدني، وأن هناك قيود بنائية وثقافية وإقليمية تمثل تحديات للعديد من البلدان في دمج إطار الأمن البشري في عمليه صنع السياسات المحلية والدولية.

وتناولت دراسة Des, Truong, Walker, Maesen (2008) موضوع "الأمن البشرى والجودة الاجتماعية: الكاملات والتناقضات" وهي ورقة تحليلية تهدف إلى المقارنة بين مفهومي "التنمية البشرية" والأمن البشري اللذين ظهرا في دوائر التنمية والسياسات الدولية في الثمانينات والتسعينات، حيث استعرضت الورقة مفهوم التنمية البشرية كونه يركز على نوعية الحياة البشرية من جانب فردى والتي تُفهم على إنها

تتأثر بالأطر والسياقات الاجتماعية التقليدية، أما مفهوم الأمن البشري فهو أعمق بكثير حيث يبرز حاجة الإنسان إلى الأمن، وأن الأمن يمثل قوام الإنسان، أي أن الأمن شرط أساسي للتنمية البشرية الحقيقية، أما مفهوم جودة الحياة فهو يستهدف فهم حياة الأفراد داخل السياق الاجتماعي حيث تناغم وانسجام الفرد في الإطار والنسيج الاجتماعي، وتهتم الجودة بتحديد وقياس عناصر هذا النسيج الاجتماعي، وتحاول تطوير سياسات عامه قائم على تحقيق الجودة الاجتماعية، وخلصت الورقة إلى: أن تبنى مفهوم الجودة الاجتماعية يعمل على تنمية بشرية وتحقيق للأمن البشرى ومن ثم ضرورة تبني سياسات قائمة على جودة الحياة الاجتماعية، وأن العلم يجب أن يتجه إلى إبراز سياسات تتضمن استكشاف الاجتماعي ككيان، وأن يحدث تلاقح بين مقاربات التنمية والأمن والجودة الاجتماعية، وأن الاجتماعي لابد أن يكون نهج عام في السياسات والبرامج الوطنية، وأن مؤشرات التنمية البشرية والجودة الاجتماعية هي مؤشرات تكاملية.

وتناولت دراسة Maneesha Pasqual (2011) موضوع "المرئي والمسموع: الأمن الإنساني للشباب في جنوب آسيا وإمكانية استخدامه كحافز لبناء السلام"، وهي مقالة تحليلية تناولت قضايا عدة أبرزها مقدمة عامة حول الأمن الإنساني كمدخل نظري وتاريخ تطور المفهوم، ثم تناولت مبررات دراسة قضية الأمن ومدى ارتباطها بتمكين الشباب كدافع قوى لسيادة الأمن وإحلال السلام، ثم عرضت قضية الأمن الإنساني ودورهما في حفظ الأمن العام لأي بلد، وأن ميزانية الاتفاق على الأمن يلعب دوراً في سيادة الاستقرار، ثم تناولت الدراسة محور الأمن الإنساني وبناء السلام واستعرض، ثم

تناولت الدراسية جغرافية آسيا، ثم عرضت لقضية الشباب في آسيا ودورهم كمحفزين لبناء السلام، وخلصت الدراسة إلى نتائج أبرزها: أن ثمة علاقة بين احتياجات الشباب وتفجر الصراعات، وأن هناك مخاوف كبيرة لاندلاع صراعاتي مستقبلية إذ لم يتم الانتباه إلى تحقيق احتياجات الشباب وتمكينهم كأداة محفزة لصنع السلام والاستقرار في المنطقة.

كما تناولت دراسة Adolf Mavheneke (2012) موضوع "الشباب والأمن الإنساني في إفريقيا"، وهى دراسة تحليلية استعرضت ثلاثة قضايا وهى: الدولة غير المتسامحة في إفريقيا وفهم الشباب للأمن الإنساني، والتنمية البشرية والعولمة والتفاعل مع الأمن البشري، والسمات الإيجابية لأنشطة الشباب وعلاقتها بمستقبل الأمن الإنساني في إفريقيا تناول فيها الباحث دور الشباب الإيجابي في تحقيق الأمن الإنساني وضرورة التسامح والاحتواء لفئة الشباب باعتبارهم أهم ركائز الأمن والتنمية، وكيف أن السياسات الوطنية للدول الإفريقية لابد أن تحوي أطر تمكينيه للشباب كعنصر له دور قوي في التنمية وتحقيق الأمن الإنساني، وخصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة قوية بين الأمن الإنساني وأهداف التنمية المستدامة، وأن أمن الشباب وتحقيق احتياجاتهم بعيدًا عن الصراعات يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار بما ينعكس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن استدامة الأمن الإنساني من أهم أهداف التنمية المستدامة.

وتناولت دراسة Jon, Adger, Juan, Grete (2014) موضوع "الأمن الإنساني"، وهي عبارة عن دراسة في كتاب "تغير المناخ: التأثيرات والتكيف والقابلية للتأثير"،

حيث استعرض فيه المؤلفون أن هناك تعريفات ونطاقات متعددة للأمن البشري والتي تختلف باختلاف التخصص، ويعرف المؤلفون الأمن البشري في سياق تغير المناخ بأنه حالة تتحقق عندما يتم حماية الغلاف الحيوي للحياة البشرية وعندما يتمتع الناس بالحرية والقدرة على العيش بكرامة، وأن هناك العديد من الأمور التي تؤثر في الأمن البشرى، وأبرزها الدول والاقتصاد والمجتمع المدني، وأختتم الفصل بالحديث عن تعدد زوايا النظر إلى مفهوم الأمن البشري، وكذلك إبراز المخاطر التي يشكلها التغير المناخي على الأفراد والمجتمعات، والحديث حول الهجرة ودورها في من خلال الصراعات في زيادة مخاطر المناخ وتهديد الأمن البشري.

كما تناولت دراسة Kingsley Emeka Ezemanaka (2020) موضوع "الأمن الإنساني وثقافة العنف لدى الشباب في نيجيريا"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأمن الإنساني من منظور الشباب ورؤيتهم له، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي الذي يعتمد على البيانات الكمية والنوعية وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبيان حول الجرائم في نيجيريا، وتم الاعتماد أيضًا على المقابلات، وخلصت الدراسة إلى: أن الشباب يمثلون الجزء الأكبر في نيجيريا وأن أي سياسات غير تمكينيه تحسن استغلال طاقاتهم المتفجرة فإن ذلك له انعكاسات تتعلق بالسياسات الأمنية ومن ثم الاقتصادية، وأن القضايا المتعلقة بعنف الشباب والتنمية والأمن الإنساني يجب أن تكون على رأس أولويات الحكومة الوطنية إذ لا أمن إنساني بدون احتواء هؤلاء الشباب باعتبارهم ركيزة أساسية في التنمية، ومن الضروري أن يجد مفهوم الأمن الإنساني اهتمامً متزايداً في نيجيريا.

وتناولت دراسة Kingsley Emeka Ezemenaka (2021) موضوع "عنف الشباب والأمن في نيجيريا"، هدفت الدراسة إلى التركيز على فهم طبيعة العلاقة بين السلوك التخريبي وارتباط ذلك بمسار الأمن الإنساني في نيجيريا، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والكيفي في الحصول على البيانات التي تقيد الدراسة، وتوصلت إلى نتائج من أبرزها: ضرورة أن تشتمل المناهج التعليمية على برامج متخصصة في العلوم الأمنية والإقليمية والجيوسياسية لتكريس مفهوم الأمن وأهميته لدى الشباب كأحد الآليات أو الوسائل لمعالجة العنف بين الشباب في نيجيريا، كما توصلت إلى تزايد وتيرة عنف الشباب بسبب الصراعات العرفية ما يُشكل عامل تهديد للأمن الإنساني في نيجيريا.

وتناولت دراسة Maria, Francisco (2023) موضوع "تصورات الشباب والأمن: مثال عملي"، تهدف الدراسة إلى تصور ما يعنيه الأمن للشباب، مع استخراج مفهوم الأمن من خلال آرائهم الخاصة كون العينة التي تم تطبيق الدراسة عليها قد تلقوا دورات دراسية حول المسائل المتعلقة بالأمن، وخلصت الدراسة إلى: أن الشباب لديهم تصورات حول فكرة انعدام الأمن، ويطالبون بالمزيد من الضمانات داخل إطار الدول، وضرورة أن تفي المؤسسات بمسؤوليتها في ضمان الأمن، كما أنهم يشعرون بمزيد من الالتزام في المسائل الاجتماعية التي تكرس لمفهوم الأمن الاجتماعي لديهم، كما توصلت الدراسة إلى: أن مفهوم الأمن البشري به غموض، وأن هناك تشابك الأمن الاقتصادي والبيئي وكافة الجوانب الأمنية مما يزيد تعقيد مفهوم الأمن لديهم، وينعكس هذا في تصوراتهم، وأن هناك توسع في فكرة الأمن بعيداً عن الفكرة التقليدية إلا أن

هذا يستلزم قيام الدول بضمانات لحماية الأمن البشري للمواطنين، وأنه لا يوجد شكل واحد للأمن الإنساني وله جهات متعددة، وأن الأمن البشرى هو مسئولية مشتركة وجماعية للحفاظ على المجتمع.

موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

عرضت الباحثة في الجزء السابق لعدد من نماذج الدراسات السابقة حول موضوع الأمن الإنساني، ومن هذا العرض يمكن للباحثة الادعاء بأن هناك فجوة بحثية واضحة في موضوع المشكلات الاجتماعية والأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري، وهو أمر يجعل من الأهمية بمكان أن يركز الباحثون في علم الاجتماع على هذا الموضوع، ومن ثم يتحدد موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة في ضوء موضوع البحث الذي لم تتناوله أي دراسة سابقة، وقد استفادت الباحثة كثير من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة الراهنة، من حيث الربط بين طبيعة المشكلات الاجتماعية التي يعان يمنها الشباب ودرجة شعورهم بالأمن الإنساني في مجتمع الدراسة.

٥-التفسير النظري للأمن الإنساني:

يعد عقد الثمانينيات من القرن الماضي من أبرز فترات الاهتمام بالنظير حول الأمن الإنساني، حتميا وقعت أحداث نجم عنها التغيير الجذري والبنائي في المفاهيم الأمنية على الصعيدين النظري والعملي، مما دفع بعض العلماء والمنتظرين إلى وصف تلك الفترة بمرحل نهضة الدراسات الأمنية (على، ٢٠٢٢م، ص ٥٧٢). وفى هذا الإطار تعرض لعدد من المدارس النظرية التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني باتجاهين: الأول

نظريات ركزة على البعد الأمني والتحول في السياسات الدولية، والثاني نظريات سوسيولوجية أشارت للأمن الإنساني، وهى على النحو الآتي:

- نظريه أمارتيا سن

يقدم أمارتيا سن مفهوماً واسعاً للأمن الإنساني ويربط بالجوانب الاقتصادية والتنموية ويرى أن أي تحليل للأمن الإنساني لابد أن يفسر في إطار التحليل الاقتصادي والتنموي، وأن المفهوم التقليدي للأمن أصبح لا معنى له في ظل التهديدات التي تحيط بالإنسان، ومن الضروري على الحكومات أن تعمل على ضمانات اجتماعية للأمن الإنساني لعل أبرزها توسيع قاعدة المشاركة السياسية الديمقراطية بشكل يستوعب كل الأفراد والتسامح مع المعارض وتعزيز شعور الأفراد بالأمن وأن تعمل السياسات المحلية على تكريس إنشاء ضمانات أمنية، على سبيل المثال (إنشاء شبكات السلامة الاقتصادية وضمان التعليم الأساسي والرعاية الصحية) ومن ثم يعمد الإنسان الإنساني في ارتكازه كضمان رابطة بين أمن الفرد ومنه إلى أمن الدولة، ويقدم أمارتيا سن إطارًا يربط بين حرية الأفراد في الأمن وضمان حريتهم في مقابل مشاركتهم الاجتماعية بما يضمن أمن الأفراد والتسامح معهم دون تهديد ومنه الاتجاه إلى أمن الدولة واستقرارها من خلال فتح المجال العام للجميع (Menon, 2007, p15).

- نظرية اللا أمن والمراقبة لدى زيحمونت باومان:

تعتمد هذه النظرية على رؤية واقعية في ظل التحولات العالمية المعاصرة ويرى باومان أن المجتمع الحديث السائل هو "أداة تحاول أن تهون من صعوبة الحياة مع الخوف"

وأن حالات الشعور بعدم الأمان هي الوضع السائد، وأن أكبر المخاطر التي تواجهها هو تخلي دولة المراقبة عن وظيفة الأمن وتركها للمواطن، حيث يجد الإنسان نفسه مجبراً على تحمل العبء بتخزين المؤن وتركيب أجهزة الإنذار وشراء وثائق التأمين، وثانياً: تأييد الإجراءات المتطرفة فربما في ذلك التجسس على الآخرين تحت مبرر الأمن الإنساني على أنه في حالة مراقبة وسيولة وأن التذبذب هو سيد الموقف حيث تحولات ومخاوف عديدة تفرض إجراءات على مستوى الفرد والدولة تجبر الأفراد على قبول إجراءات أمنية في ذاتها تحمل مراقبة أكثر منها حماية للأمن الإنساني (باومان، ليون، ٢٠١٧م، ص١٠٧–١١٨).

– نظرية مجتمع المخاطر العالمي لأورليش بيك:

تنسب هذه النظرية إلى عالم الاجتماع أورليش بيك، وجاءت في أطروحة مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، وتنهض هذه النظرية على رؤية أن المجتمع المعاصر يوصف بأنه مجتمع المخاطر فلم تعد المخاطر محلية بل تحولت وأصبحت إقليمية وعالمية وتمثل تهديداً للأمن البشري عامه فهي مخاطر عابرة للقوميات كالتهديد البيئي والتهديد النووي والصراع بين القارات ومخاطر الإرهاب والمخاطر الاقتصادية والمالية (بييلو، ٢٠١٣).

– نظرية المخاطرة لأنتونى جيدنز:

يعرف أنتونى جيدنز في كتابة عالم منفلت: كيف تُعيد العولمة صياغة حياتنا المخاطرة على "أنها تلك المخاوف والمجازفات التي يتم تقويمها فعلياً في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية" كما يقول "إنها هي القوة الدافعة للمجتمع الذى يصر على

التغير والذى يريد أن يحدد مستقبله ولا يتركه للدين أو التقاليد أو لقوى الطبيعة."ويرى جيدنز أن المخاطر نوعان:

- مخاطر خارجية: وهي ما يرتبط بالتقاليد والطبيعة (الأوبئة والفيضانات والمجاعة والجفاف والبيئة ... إلخ)، والتي تحدث خارج عن إرادة الإنسان.
- مخاطر مصنعة (مخلقة): وهي التي يتدخل فيها الإنسان بإرادته والتي تنجم عن قصور وقلة خبرة الإنسان (جيدنز، ٢٠٠٠م، ص ٤٨ – ٥٨).

٦-الإجراءات المنهجية:

١-٦ منهج الدراسة: تم الاعتماد _وبشكل أساسي_ على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع الوصفي، ومن ثم تمكنت الباحثة من تطويع المسح الاجتماعي بالعينة وذلك من خلال تحليل ووصف وجهة نظر الشباب لواقع المشكلات التي يعاني منها الشباب وعلاقته بالأمن الإنساني في مجتمع البحث.

٢-٦ أداة جمع البيانات: في ضوء اعتماد الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، اعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان بوصفها أداة تستخدم مع المسح للحصول على بيانات وصفية ذات طبيعة كمية، وقد قامت الباحثة بتصميم الاستبيان والذي مر بالمراحل التالية:

أ. **مرحلة وضع الاستبيان في شكله المبدئي:** قامت الباحثة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي بحثت في قضايا المواطنة ومنها: دراسة (أزوال،٢٠١٢م) ودراسة (أمين،٢٠١٠م) ودراسة (إستيتية،٢٠١٢م) ودراسة (بيك،٢٠١٣م) ودراسة (البلتجاي،٢٠١٦م) ودراسة (حجازي،٢٠٢٣م) ودراسة (خنيش ويحياوي،٢٠٢م)، وتكون الاستبيان من ستة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول- ضمن البيانات الأساسية وشملت النوع والمستوى الدراسي وطبيعة التخصص ومنطقة السكن والحالة الاجتماعية والموقف المهني.

الجزء الثاني- المشكلات المجتمعية للشباب في المجتمع المصري، وتكون من ست محاور فرعية، على النحو التالي:

أ. المشكلات الاقتصادية (٩ عبارات).

ب. المشكلات السياسية (١٥ عبارة).

ج. المشكلات الثقافية (١٣ عبارة).

د. المشكلات الاجتماعية (١٠ عبارات).

هـ. المشكلات الأمنية (٧ عبارات).

و. المشكلات الصحية (١٠ عبارات).

الجزء الثالث– المحور الثاني من الاستبيان "درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب(٧عبارات).

الجزء الرابع– المحور الثالث من الاستبيان "سبل تعزيز الأمن الإنساني للشباب "، وتكون من (١١ عبارة).

أ. **التحقق من صدق الاستبيان:** اعتمدت الباحثة على أسلوبين لقياس صدق الاستبانة، وهما:

– الصدق الظاهري: قامت الباحثة بعرض الاستبانة على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٧) وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قامت الباحثة بتعديلها، وأبقت الباحثة في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٩٠%.

– صدق الاتساق الداخلي: اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة بعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية له، وجاءت النتائج كما في جدول (١):

جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

البعد	قيمة r	مستوى الدلالة sig
المحور الأول	.763**	٠.٠٠
المحور الثاني	.774**	٠.٠٠
المحور الثالث	.888**	٠.٠٠
* دالة عند مستوى (٠.٠٥) **دالة عند مستوى (٠.٠١)		

توضح بيانات هذا الجدول أن جميع معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١) حيث تراوحت قيمة (r) ما بين (٠.٧٦٣ و ٠.٨٨٨) وهو ما يؤكد وجود ارتباط قوي بين أبعاد الاستبيان الخمسة والدرجة الكلية له، وهو ما يؤكد تمتع الاستبيان بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، ويجعله صالحا للحصول على البيانات المطلوبة.

ج.ثبات الاستبيان: لقياس ثبات الاستبيان استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (٢) ثبات الاستبيان وفقا لاختبار ألفاكرونباخ

المحاور	Corrected Item–Total Correlation	Cronbach's Alpha
المحور الأول	٠.٩١١	٠.٨٤٠
المحور الثاني	٠.٩٠٩	

المحور الثالث	٠.٨٨٢	
الدرجة الكلية	٠.٨٦٣	

بلغت معاملات الفاكرونباخ لأبعاد الاستبيان الخمسة قيمة تتراوح بين ٠.٨٨٢ إلى ٠.٩١١ ، كما بلغت قيمة المعامل الكلي (٠.٨٦٣) وهو ما يعني أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

٣-٦ التحليل الاحصائي للبيانات:

أ. الاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل الاحصائي: اعتمدت الباحثة على الاختبارات التالية في تحليل البيانات الميدانية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

- معامل الارتباط (Pearson's R) لقياس مدى درجة الارتباط بين محاور الاستبيان.
- معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.
-اختبار (ت) لقياس الفروق.
-معامل تحليل التباين احادي الاتجاه (أنوفا).

ب. المعالجة الإحصائية لعبارات الاستبيان:

اعتمدت الباحثة على المعاملات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. معامل بيرسون لقياس درجة صدق الأداة. معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الأداة .

وللمعالجة الإحصائية لعبارات الاستبيان وحساب الوسط المرجح: قامت الباحثة بوضع الاستجابات وفقا لنمط ليكارت الخماسي يبدأ بـ " أوافق " = (٣)، وينتهي بـ" أرفض "(١). وتم حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) وفقا للجدول التالي:

جدول (٣) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الاجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
١	من ١ إلى أقل من ١.٦٧	يتحقق بدرجة صغيرة	منخفضة
٢	من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
٣	من ٢.٣٤ إلى ٣	يتحقق بدرجة كبيرة	مرتفعة

يوضح الجدول السابق أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (١-٢-٣) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين

مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

٤-٦ مجتمع الدراسة ومجالها الزمني: طبقت الباحث الجانب الميداني على عينة من شباب الخريجين في أربعة مدني وهي: مدينة شبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية، مدينة القاهرة، مدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية، مدينة أسيوط عاصمة محافظة أسيوط.

٥-٦ عينة الدراسة: أجرت الباحثة الدراسة الميدانية على عينة من شباب الخريجين بأربعة مدن مصرية، وقد بلغ حجم العينة (٥١٢) وقد راعت الباحثة قدر الإمكان أن تأتي العينة معبرة عن خصائص المجتمع الأصلي من حيث النوع والمستوى الدراسي والتخصص ومنطقة السكن والحالة الاجتماعية والمهنية. وفيما يلي أهم خصائصها:

جدول (٤) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية%
النوع	ذكر	٢٥٦	٥٠
	أنثى	٢٥٦	٥٠
	المجموع	**٥١٢**	**١٠٠%**
المستوى الدراسي	أقل من جامعي	١٣٢	٢٥.٨
	جامعي	٣٠٨	٦٠.٢
	دراسات عليا	٧٢	١٤

	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
طبيعة التخصص	تخصصات نظرية	٤١٦	٨١.٣
	تخصصات تطبيقية	٩٦	١٨.٧
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
منطقة السكن	مدينة شبين الكوم	١٢٨	٢٥
	مدينة القاهرة	١٢٨	٢٥
	مدينة أسيوط	١٢٨	٢٥
	مدينة المنصورة	١٢٨	٢٥
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	٢٦٨	٥٢.٣
	متزوج/ة	٢١٢	٤١.٤
	مطلق/ة	٢٠	٣.٩
	أرمل/ ة	١٢	٢.٣
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
الموقف المهني	يعمل	٤١٢	٨٠.٥
	لا يعمل	١٠٠	١٩.٥
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
السن	من ١٨ إلى أقل من	٧٦	١٤.٨

	٢٢		
	من ٢٢ إلى أقل من ٢٦	٢٣٦	٤٦.١
	من ٢٦ إلى أقل من ٣٠	٢٠٠	٣٩.١
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**
الدخل	أقل من ٥ ألاف جنية	٢٤٠	٤٦.٩
	من ٥ إلى أقل من ١٠	١٠٤	٢٠.٣
	من ١٠ ألاف جنية فأكثر	٦٨	١٣.٣
	بدون دخل (بدون عمل)	١٠٠	١٩.٥
	المجموع	**٥١٢**	**%١٠٠**

توضح بيانات الجدول السابق أهم خصائص عينة الدراسة، وتظهر البيانات التالي:

أ. تتوزع عينة الدراسة حسب النوع بالتساوي بواقع ٥٠% لكل من الذكور والإناث.

ب. تتوزع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي بواقع ٦٠.٢% للمؤهل الجامعي و٢٥.٨% للأقل م الجامعي و١٤% للدراسات العليا.

ت. تتوزع عينة الدراسة حسب التخصص بواقع ٨١.٣% للتخصصات النظرية و١٨.٧% للتخصصات التطبيقية.

ث. تتوزع عينة الدراسة حسب منطقة السكن بالتساوي بواقع ٢٥% لكل مدينة وهي(شبين الكوم، القاهرة، أسيوط، المنصورة).

ج. تتوزع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية بواقع ٥٢.٣% للعزاب من الجنسين، و٤١.٤% للمتزوجين (من الجنسين) و٣.٩% للمطلقين والمطلقات و٢.٣% للأرامل من الجنسين.

ح. تتوزع عينة الدراسة حسب الموقف المهني بواقع ٨٠.٥% يعملون و١٩.٥% لا يعملون.

خ. تتوزع عينة الدراسة حسب السن بواقع ٤٦.١% من الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين ٢٢ إلى أقل من ٢٦ عام، و٣٩.١% من الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين ٢٦ إلى ٣٠ عام،و١٤.٨% للذي يقعون في الفئة العمرية ما بين ١٨ إلى أقل من ٢٢ عام.

د. تتوزع عينة الدراسة حسب الدخل بواقع ٤٦.٩% يقل دخلهم عن خمسة ألاف جنية، و٢٠.٣% يتراوح دخلهم ما بين خمسة إلى أقل من عشرة ألاف جنية، و١٣.٣% يزيد دخلهم عن عشرة الاف جنية، كما تظهر البيانات أن هناك ١٩.٥% ليس لديهم دخل وهم من الذين سبق لهم الإشارة إلى أنهم بدون عمل.

٧- نتائج الدراسة:

١-٧ النتائج الخاصة بالسؤال الأول: ما أهم المشكلات المجتمعية التي تواجه الشباب المصري من وجهة نظر الخريجين؟

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للمشكلات المجتمعية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	المشكلات الاقتصادية	2.6617	.34655	مرتفع	الأول
٢	المشكلات السياسية	2.4932	.44346	مرتفع	السادس
٣	المشكلات الثقافية	2.5204	.36237	مرتفع	الخامس
٤	المشكلات الاجتماعية	2.5648	.37109	مرتفع	الرابع
٥	المشكلات الأمنية	2.5714	.45361	مرتفع	الثالث
٦	المشكلات الصحية	2.5922	.36897	مرتفع	الثاني
الدرجة الكلية		**٢.٥٥٩٣**	**.31378**	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول (٥) تقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات المجتمعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، وتظهر البيانات أن هناك ستة أنواع من المشكلات، ووفقا لدرجة الحد القطعي، فقد جاءت كافة هذه المشكلات عند مستوى (مرتفع) حيث زادت متوسطاتها الحسابية عن (٢.٣٤) وهو ما يؤكد على حد تلك

المشكلات حسب تقدير عينة الدراسة، وهذا ما أكدته الدرجة الكلية للمحور والتي جاءت عند مستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥٥).

ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري فقد جاءت ترتيب هذه المشكلات على النحو التالي: في الترتيب الأول جاءت المشكلات الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، يليها في الترتيب الثاني المشكلات الصحية بمتوسط حسابي (٢.٥٩)، ثم المشكلات الأمنية في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (٢.٥٧)، وفي الترتيب الرابع جاءت المشكلات الاجتماعية بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، وفي الترتيب الخامس جاءت المشكلات الثقافية بمتوسط حسابي (٢.٥٢)، واحتلت المشكلات السياسية الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (٢.٤٩).

وتشير البيانات السابقة إلى الدرجة الكلية لتقديرات عينة الدراسة لنوعية المشكلات المجتمعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، وفيما يلي تفاصيل تلك المشكلات:

١-١-٧ المشكلات الاقتصادية التي يوجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (٦) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الاقتصادية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	قلة فرص العمل	2.594	.5927	مرتفع	السابع

٢	غلاء الأسعار	2.813	.4640	مرتفع	الثاني
٣	تدني مستوى الاجور	2.688	.5700	مرتفع	الخامس
٤	تكاليف الزواج المرتفعة	2.844	.4042	مرتفع	الأول
٥	ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات المادية	2.781	.4323	مرتفع	الثالث
٦	تزايد معدلات الفقر	2.758	.4805	مرتفع	الرابع
٧	ضعف الاعداد والتدريب لسوق العمل	2.516	.5732	مرتفع	التاسع
٨	عدم ملائمة التخصصات الدراسية لسوق العمل	2.438	.6349	مرتفع	العاشر
٩	عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية	2.633	.5289	مرتفع	السادس
١٠	عدم القدرة على تملك الأصول الاقتصادية	2.555	.5976	مرتفع	الثامن
الدرجة الكلية		2.6617	.3465	**مرتفع**	

يتضح من بيانات الجدول (٦) أن محور المشكلات الاقتصادية للشباب في المجتمع المصري، يتضمن (١٠) عبارات، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢.٤٣ و ٢.٨٤) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المتدرج الثلاثي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن درجة موافقة العينة جاءت عند مستوى (مرتفع).

وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (4042. إلى 6349.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالة قوية على تجانس استجابات العينة حول عبارات محور المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (٢.٦٦) بانحراف معياري (3465.) وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المشكلات: (تكاليف الزواج المرتفعة، وغلاء الأسعار وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات المادية وتزايد معدلات الفقر وتدني مستوى الأجور).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل أعلى ثلاثة عبارات وأقل ثلاثة عبارات بمحور المشكلات الاقتصادية للشباب في المجتمع المصري (الشكل رقم ١) وذلك على النحو التالي:

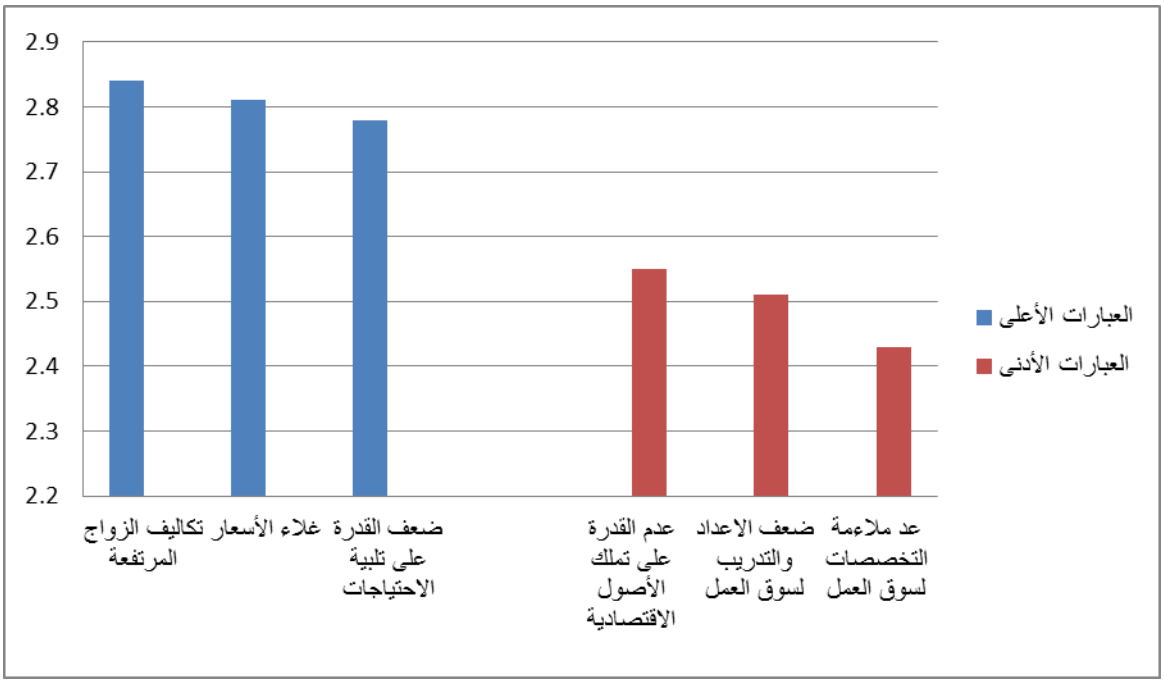

شكل (2) أعلى وأقل ثلاث عبارات للمشكلات الاقتصادية

تظهر بيانات الشكل السابق، أن أعلى وأقل ثلاث عبارات تعبر عن المشكلات الاقتصادية للشباب في المجتمع المصري جاءت على النحو التالي:

-جاءت العبارة رقم (٤) وهي (تكاليف الزواج المرتفعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٨٤) وانحراف معياري (.4042)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن ارتفاع تكاليف الزواج يعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٢) وهي (غلاء الأسعار) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢.٨١) وانحراف معياري (4640.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن غلاء الأسعار يعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٥) وهي (ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات المادية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٧٨) وانحراف معياري (4323.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف قدرة الشباب على تلبية الاحتياجات المادية يعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

أما العبارات التي حازت على أقل متوسط حسابي فقد جاءت على النحو التالي:

– العبارة رقم (١٠) وهي (عدم القدرة على تملك الأصول الاقتصادية) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي(٢.٥٥) وانحراف معياري (5976.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم القدرة على تملك الأصول الاقتصادية يعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٧) وهي (ضعف الإعداد والتدريب لسوق العمل) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي(٢.٥١) وانحراف معياري (5732.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف الإعداد والدريب لسوق العمل يعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٨) وهي (علام ملائمة التخصصات الدراسية لسوق العمل) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(٢.٤٣) وانحراف معياري (6349.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم ملائمة التخصصات الدراسية لحاجة سوق العمل تعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبين المشكلات التي حازت على أعلى تقديرات وأقل تقديرات، هناك أربعة أخرى من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي التي تواجه الشباب، وهي على التوالي: تزايد معدلات الفقر(٢.٧٥)، تدني مستوى الأجور(٢.٦٨)، عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية (٢.٦٣)، وأخيرا قلة فرص العمل (٢.٥٥).

٢-١-٧ المشكلات السياسية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الاقتصادية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	عدم دمج الشباب في الحياة السياسية	2.484	.6254	مرتفع	التاسع
٢	ضعف التمكين السياسي للشباب	2.453	.6485	مرتفع	حادي عشر
٣	العزوف عن المشاركة السياسية من قبل	1٧2.3	.6285	مرتفع	خامس

	الشباب				عشر
٤	فشل سياسات الدولة الموجهة للشباب	2.500	.6130	مرتفع	السابع
٥	عدم تحقق شروط المواطنة	2.398	.6892	مرتفع	ثالث عشر
٦	هشاشة المؤسسات السياسية مثل الأحزاب	2.516	.6378	مرتفع	الخامس
٧	قلة مشاركة الشباب في مؤسسات صنع القرار	2.555	.5976	مرتفع	الثالث
٨	قلة المشاركة في صنع السياسات الخاصة بهم	2.477	.6252	مرتفع	العاشر
٩	تراجع الحريات السياسية في المجتمع	2.492	.6256	مرتفع	الثامن
١٠	ضعف الشعور بالانتماء	8^2.3	.5780	مرتفع	رابع عشر
١١	ضعف اهتمام الدولة بالشباب	2.422	.6080	مرتفع	ثاني عشر
١٢	فقدان الشعور بالعدالة	2.563	.6349	مرتفع	الثاني

١٣	ضعف قنوات احتواء الشباب	2.547	.5715	مرتفع	الرابع
١٤	شيوع الواسطة والمحسوبية	2.695	.5092	مرتفع	الأول
١٥	التفاوت امام القانون	2.508	.6256	مرتفع	السادس
الدرجة الكلية		2.4932	.4434	**مرتفع**	

يتضح من بيانات الجدول (٧) أن محور المشكلات السياسية للشباب في المجتمع المصري، يتضمن (١٥) عبارة، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢.٣٩ و٢.٦٩) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المتدرج الثلاثي ، وتشير النتيجة السابقة إلى أن درجة موافقة العينة جاءت عند مستوى (مرتفع).

وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (6285. إلى 5092.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالة قوية على تجانس استجابات العينة حول عبارات محور المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (٢.٤٩) بانحراف معياري (4434.) وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المشكلات: (شيوع الواسطة والمحسوبية، فقدان الشعور بالعدالة، قلة مشاركة الشباب في مؤسسات صنع القرار، ضعف قنوات احتواء الشباب، هشاشة المؤسسات السياسية، التفاوت أمام القانون، فشل سياسات الدولة الموجهة للشباب).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل أعلى أربعة عبارات وأقل أربعة عبارات بمحور المشكلات السياسية للشباب في المجتمع المصري (الشكل رقم ٢) وذلك على النحو التالي:

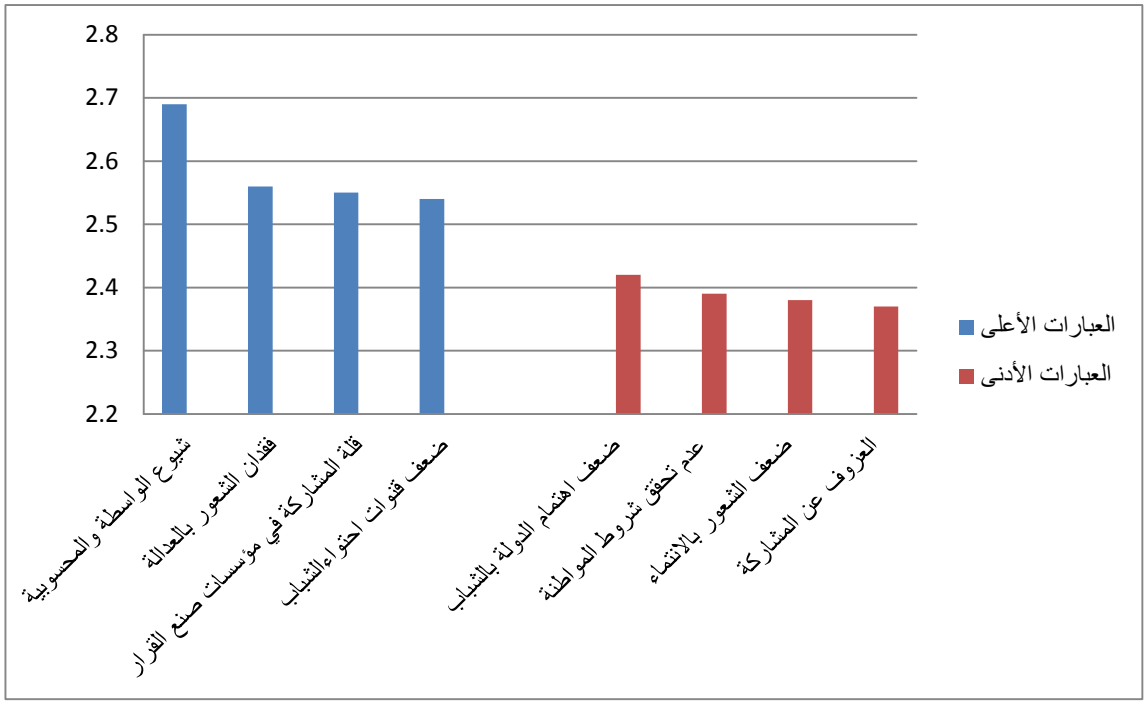

شكل (2) أعلى وأقل أربع عبارات للمشكلات السياسية

تظهر بيانات الشكل السابق، أن أعلى أربعة عبارات تعبر عن المشكلات السياسية للشباب في المجتمع المصري جاءت على النحو التالي:

-جاءت العبارة رقم (١٤) وهي (شيوع الواسطة والمحسوبية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٦٩) وانحراف معياري (.5092)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن شيوع ظاهرة الواسطة والمحسوبية في المجتمع تعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– جاءت العبارة رقم (١٢) وهي (فقدان الشعور بالعدالة) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢.٥٦) وانحراف معياري (6349.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن فقدان الشباب المصري للشعور بالعدالة الاجتماعية يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٧) وهي (قلة مشاركة الشباب في مؤسسات صنع القرار) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٥٥) وانحراف معياري (5976.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن إقصاء الشباب عن المشاركة في مؤسسات صناعة القرار، يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (١٣) وهي (ضعف قنوات احتواء الشباب السياسية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي(٢.٥٤) وانحراف معياري (5715.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف قنوات احتواء الشباب السياسية من أحزاب وغيرها تعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

أما العبارات التي حازت على أقل متوسط حسابي فقد جاءت على النحو التالي:

– العبارة رقم (١١) وهي (ضعف اهتمام الدولة بالشباب) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي(٢.٤٢) وانحراف معياري (6080.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف اهتمام الدولة بالشباب يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٥) وهي (عدم تحقق شروط المواطنة) بالمرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي(٢.٣٩) وانحراف معياري (6892.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم تحقق شروط المواطنة يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (١٠) وهي (ضعف الشعور بالانتماء) بالمرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي(٢.٣٨) وانحراف معياري (5780.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف الشعور بالانتماء يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٣) وهي (العزوف عن المشاركة السياسية من قبل الشباب) بالمرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي(٢.٣٧) وانحراف معياري (6285.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية يعد من أهم المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبين العبارات التي حصلت إلى أعلى تقدير والعبارات التي حصلت على أقل تقدير، تظهر بيانات الجدول السابق وجود سبعة عبارات تشير إلى مشكلات ذات طابع سياسي، جاءت بالتوالي على النحو التالي: هشاشة المؤسسات السياسية مثل الأحزاب (٢.٥٤)، التفاوت امام القانون (٢.٥٠) وانحراف عياري (6256.)، فشل سياسات الدولة الموجهة للشباب بمتوسط (٢.٥٠) وانحراف (6130.)، تراجع الحريات السياسية في المجتمع (٢.٤٩)، عدم دمج الشباب في الحياة السياسية (٢.٤٨)، قلة

مشاركة الشباب في صنع السياسات الخاصة بهم (٢.٤٧)، ضعف التمكين السياسي للشباب (٢.٤٥).

٣-١-٧ المشكلات الثقافية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الثقافية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	تراجع دور مؤسسات الدولة الثقافية في تنمية وعي الشباب	2.555	.5569	مرتفع	السادس
٢	الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة	.63٦2	.5835	مرتفع	الثالث
٣	عدم وصول مصادر الثقافة الي الشباب	2.461	.5988	مرتفع	حادي عشر
٤	عدم تفهم الخطاب الديني لمشكلات الشباب	2.445	.5843	مرتفع	ثاني عشر
٥	الاغتراب الثقافي للشباب	.86٧2	.5805	مرتفع	الثاني
٦	اختفاء الثقافة الجماهيرية	2.273	.6821	مرتفع	ثالث عشر

٧	ضعف الوازع الديني	2.523	.5864	مرتفع	السابع
٨	الصراع بين الأجيال (الفجوة بين الأجيال)	2.508	.5733	مرتفع	الثامن
٩	الانحرافات الفكرية بين الشباب	3٦٢2.	.5561	مرتفع	الرابع
١٠	الافراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	34٨2.	.4924	مرتفع	الأول
١١	قلة برامج التوعية بين الشباب	2.508	.5868	مرتفع	التاسع
١٢	الشعور بفقدان الهوية الذاتية	2.484	.5999	مرتفع	العاشر
١٣	التقليد والمحاكاة للثقافات المغايرة	2.563	.5700	مرتفع	الخامس
الدرجة الكلية		2.5204	.3623	**مرتفع**	

يتضح من بيانات الجدول (٨) أن محور المشكلات الثقافية للشباب في المجتمع المصري، يتضمن (١٣) عبارة، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢.٢٧ و٢.٧٣) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المتدرج الثلاثي، وتؤكد هذه النتيجة على أن درجة موافقة العينة جاءت عند مستوى (مرتفع).

وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (4924. إلى 6821.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالة قوية على تجانس استجابات

العينة حول عبارات محور المشكلات السياسية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (٢.٥٢) بانحراف معياري (3623.) وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على طبيعة المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المشكلات: (الإفراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الاغتراب الثقافي للشباب، الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة، الانحرافات الفكرية بين الشباب).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل أعلى أربعة عبارات وأقل أربعة عبارات بمحور المشكلات السياسية للشباب في المجتمع المصري (الشكل رقم ٣) وذلك على النحو التالي:

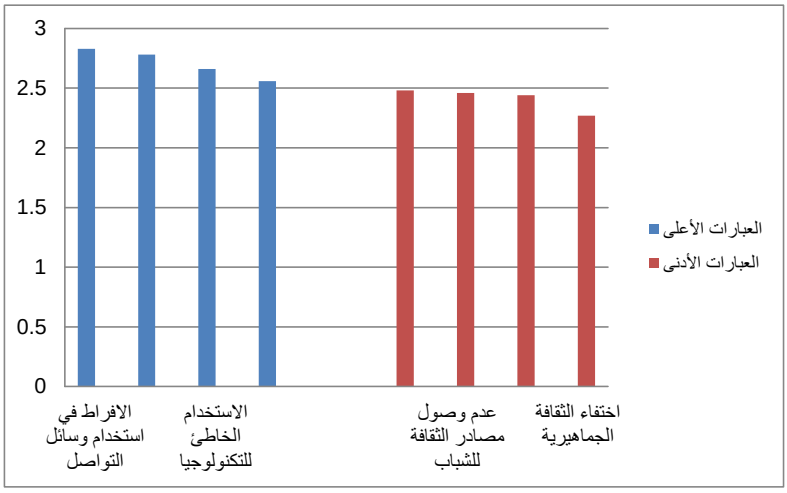

شكل (٣) أعلى وأقل أربع عبارات للمشكلات الثقافية

تظهر بيانات الشكل السابق، أن أعلى أربعة عبارات تعبر عن المشكلات الثقافية للشباب في المجتمع المصري جاءت على النحو التالي:

-جاءت العبارة رقم (١٠) وهي (الافراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٨٣) وانحراف معياري (.4924)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن إفراط الشباب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٥) وهي (الاغتراب الثقافي للشباب) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢.٧٨) وانحراف معياري (.5805)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن اغتراب الشباب الثقافي وشعورهم بالغربة داخل وطنهم ، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٢) وهي (الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٦٦) وانحراف معياري (.5835)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن استخدام الشباب الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

–جاءت العبارة رقم (٩) وهي (الانحرافات الفكرية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي(٢.٦٢) وانحراف معياري (.5561)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن الانحرافات الفكرية بين الشباب، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

أما العبارات التي حازت على أقل متوسط حسابي فقد جاءت على النحو التالي:

– العبارة رقم (١٢) وهي (الشعور بفقدان الهوية الذاتية) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(٢.٤٨) وانحراف معياري (.5999)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن شعور الشباب بفقدان الهوية الذاتية، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٣) وهي (عدم وصول مصادر الثقافة إلى الشباب) بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي(٢.٤٦) وانحراف معياري (.5988)، وهذا يدل على أن هناك

موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم وصول مصادر الثقافة إلى الشباب، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٤) وهي (عدم تفهم الخطاب الديني لمشكلات الشباب) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي(٢.٤٤) وانحراف معياري (.5843)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم تفهم الخطاب الديني لمشكلات الشباب المصري، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٦) وهي (اختفاء الثقافة الجماهيرية) بالمرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي(٢.٢٧) وانحراف معياري (.6821)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن اختفاء الثقافة الجماهيرية، يعد من أهم المشكلات الثقافية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبين العبارات التي حصلت إلى أعلى تقدير والعبارات التي حصلت على أقل تقدير، تظهر بيانات الجدول السابق وجود خمسة عبارات تشير إلى مشكلات ذات طابع ثقافي، جاءت بالتوالي على النحو التالي: التقليد والمحاكاة للثقافات المغايرة(٢.٥٦)، تراجع دور مؤسسات الدولة الثقافية في تنمية وعي الشباب (٢.٥٥)، ضعف الوازع الديني لدى الشباب (٢.٥٢)، الصراع بين الأجيال (الفجوة بين الأجيال) (٢.٥٠).

٤–١–٧ المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الاجتماعية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	الانحلال الأخلاقي	2.563	.5561	مرتفع	السابع
٢	الخوف على المستقبل	2.758	.4288	مرتفع	الأول
٣	تأخر سن الزواج	2.711	.4707	مرتفع	الثاني
٤	وقت الفراغ	2.617	.5885	مرتفع	الثالث
٥	التفكك الأسري	2.602	.5503	مرتفع	الرابع
٦	ضعف الرقابة الأسرية	2.555	.5426	مرتفع	الثامن
٧	شيوع اللامسؤولية واللامبالاة بين الشباب	2.578	.5398	مرتفع	الخامس
٨	عدم القدرة على تكوين اسرة	2.578	.5949	مرتفع	السادس
٩	صعوبة المشاركة في صناعة القرارات الأسرية	2.422	.6332	مرتفع	التاسع
١٠	التفرقة بين الجنسين	2.266	.6794	مرتفع	العاشر
الدرجة الكلية		2.5648	.37109	**مرتفع**	

يتضح من بيانات الجدول (٩) أن محور المشكلات الاجتماعية للشباب في المجتمع المصري، يتضمن (١٠) عبارات، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢.٢٦ و٢.٧٥) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المتدرج الثلاثي، وتؤكد هذه النتيجة على أن درجة موافقة العينة جاءت عند مستوى (مرتفع).

وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (4288. إلى 6794.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالة قوية على تجانس استجابات العينة حول عبارات محور المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (٢.٥٦) بانحراف معياري (3710.) وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المشكلات: (الخوف على المستقبل، تأخر سن الزواج، الفراغ، التفكك الأسري).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل أعلى ثلاث عبارات وأقل ثلاث عبارات بمحور المشكلات السياسية للشباب في المجتمع المصري (الشكل رقم ٤) وذلك على النحو التالي:

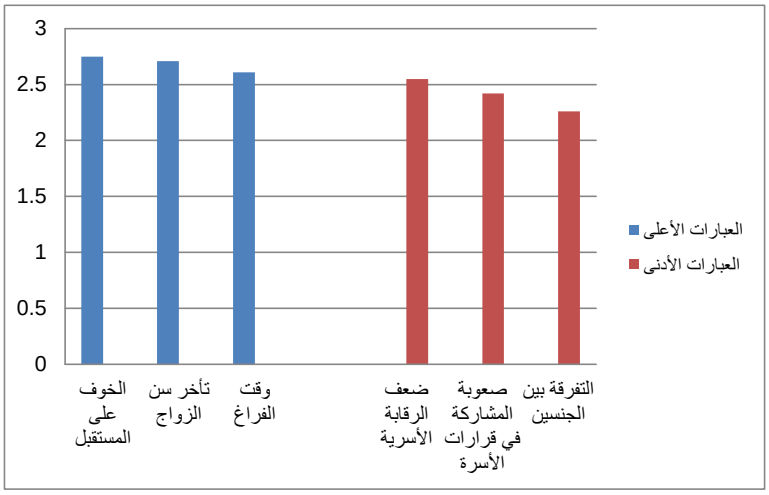

شكل (٤) أعلى وأقل ثلاث عبارات للمشكلات الاجتماعية

تظهر بيانات الشكل السابق، أن أعلى وأقل ثلاث عبارات تعبر عن المشكلات الاجتماعية للشباب في المجتمع المصري جاءت على النحو التالي:

-جاءت العبارة رقم (٢) وهي (الخوف على المستقبل) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٧٥) وانحراف معياري (.4288)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن الخوف على المستقبل، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

-جاءت العبارة رقم (٣) وهي (تأخر سن الزواج) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢.٧١) وانحراف معياري (.47.7)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة

بين أفراد عينة الدراسة على أن تأخر سن الزواج بين الشباب، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

-جاءت العبارة رقم (٤) وهي (وقت الفراغ) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٦١) وانحراف معياري (.5885)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن وقت الفراغ، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

أما العبارات التي حازت على أقل متوسط حسابي فقد جاءت على النحو التالي:

- العبارة رقم (٦) وهي (ضعف الرقابة الأسرية) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي(٢.٥٥) وانحراف معياري (.5426)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن ضعف رقابة الأسرة على الأبناء، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

- العبارة رقم (٩) وهي (صعوبة المشاركة في صناعة القرارات الأسرية) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي(٢.٤٢) وانحراف معياري (.6332)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن صعوبة المشاركة في القرارات الأسرية، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

-جاءت العبارة رقم (١٠) وهي (التفرقة بين الجنسين) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي(٢.٢٦) وانحراف معياري (.5885)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة

بين أفراد عينة الدراسة على أن التفرقة بين الجنسين، يعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبين العبارات التي حصلت إلى أعلى تقدير والعبارات التي حصلت على أقل تقدير، تظهر بيانات الجدول السابق وجود اربع عبارات تشير إلى مشكلات ذات طابع اجتماعي، جاءت بالتوالي على النحو التالي: التفكك الأسري (٢.٦٠)، شيوع اللامسؤولية واللامبالاة بين الشباب (٢.٥٧)، عدم القدرة على تكوين أسرة (٢.٥٧)، الانحلال الأخلاقي (٢.٥٦).

٥-١-٧ المشكلات الأمنية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الأمنية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	انتشار الجريمة	2.594	.5373	مرتفع	الثالث
٢	انتشار البلطجة	2.664	.5201	مرتفع	الأول
٣	انتشار التحرش	2.570	.5959	مرتفع	الثاني
٤	انتشار المخدرات	2.617	.5750	مرتفع	الخامس
٥	تفشي مظاهر العنف بين الشباب	4^2.5	.5657	مرتفع	الرابع

٦	افتقاد الإحساس بالأمان	2.523	.5729	مرتفع	السادس
٧	الهجرة غير الشرعية	2.438	.6471	مرتفع	السابع
الدرجة الكلية		2.5714	.45361	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول(١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لاهم المشكلات الأمنية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري، وتظهر البيانات أن هناك سبعة مشكلات أساسية، ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي جاءت جميعها عند مستوى (مرتفع) كما جاءت الدرجة الكلية لها أيضا عند مستوى مرتفع وهو ما يعني أن تلك المشكلات تمثل عبء حقيقيا يوجهه الشباب المصري.

وقد جاءت ترتيب تلك المشكلات وفقا لدرجة المتوسط الحسابي على التوالي على النحو التالي: في الترتيب الأول جاءت مشكلة انتشار البلطجة بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، يلي ذلك في الترتيب الثاني مشكلة انتشار المخدرات بمتوسط حسابي (٢.٦١)، ثم وفي الترتيب الثالث مشكلة انتشار الجريمة بمتوسط حسابي (٢.٥٩)، يليها مشكلة تفشي مظاهر العنف بين الشباب بمتوسط حاسبي (٢.٥٨)، يليه مشكلة انتشار التحرش بمتوسط حسابي (٢.٥٧)، ثم مشكلة افتقاد الإحساس بالأمان بمتوسط حسابي (٢.٥٢)، وفي الترتيب الأخير جاءت مشكلة الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (٢.٤٣).

٦-١-٧ المشكلات الصحية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري:

جدول (١١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لأهم المشكلات الصحية التي يوجهها الشباب المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	ضعف صور الرعاية الصحية	2.563	.5418	مرتفع	السابع
٢	مشكلات نفسية	2.570	.5408	مرتفع	السادس
٣	غلاء أسعار الادوية	2.781	.4138	مرتفع	الأول
٤	عدم توفر الأدوية	2.406	.6185	مرتفع	العاشر
٥	تدني كفاءة برامج التأمين الصحي	2.500	.6130	مرتفع	التاسع
٦	تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية	2.563	.5835	مرتفع	الثامن
٧	تكاليف العلاج المرتفعة	2.711	.5029	مرتفع	الثاني
٨	عدم شمول التأمين الصحي لكافة	2.633	.5289	مرتفع	الثالث

	قطاعات الشباب				
٩	عدم شمول التأمين الصحي لكافة الخدمات الطبية	8٩2.5	.5251	مرتفع	الخامس
١٠	صعوبة الحصول على موافقات العلاج على نفقة الدولة	2.617	.5471	مرتفع	الرابع
الدرجة الكلية		2.5922	.3689	**مرتفع**	

يتضح من بيانات الجدول (١١) أن محور المشكلات الصحية للشباب في المجتمع المصري، يتضمن (١٠) عبارات، تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (٢.٤٠ و٢.٧٨) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المتدرج الثلاثي، وتؤكد هذه النتيجة على أن درجة موافقة العينة جاءت عند مستوى (مرتفع).

وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (4138. إلى 6185.)، وهي قيم صغيرة تتمحور حول الواحد الصحيح، وتعطي دلالة قوية على تجانس استجابات العينة حول عبارات محور المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور (٢.٥٩) بانحراف معياري (3689.) وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على طبيعة المشكلات الصحية التي تواجه

الشباب في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المشكلات: (غلاء أسعار الأدوية، تكاليف العلاج المرتفعة، عدم شمول التأمين الصحي لكافة قطاعات الشباب، صعوبة الحصول على الموافقات اللازمة للعلاج على نفقة الدولة).

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل أعلى ثلاث عبارات وأقل ثلاث عبارات بمحور المشكلات الصحية للشباب في المجتمع المصري (الشكل رقم ٥) وذلك على النحو التالي:

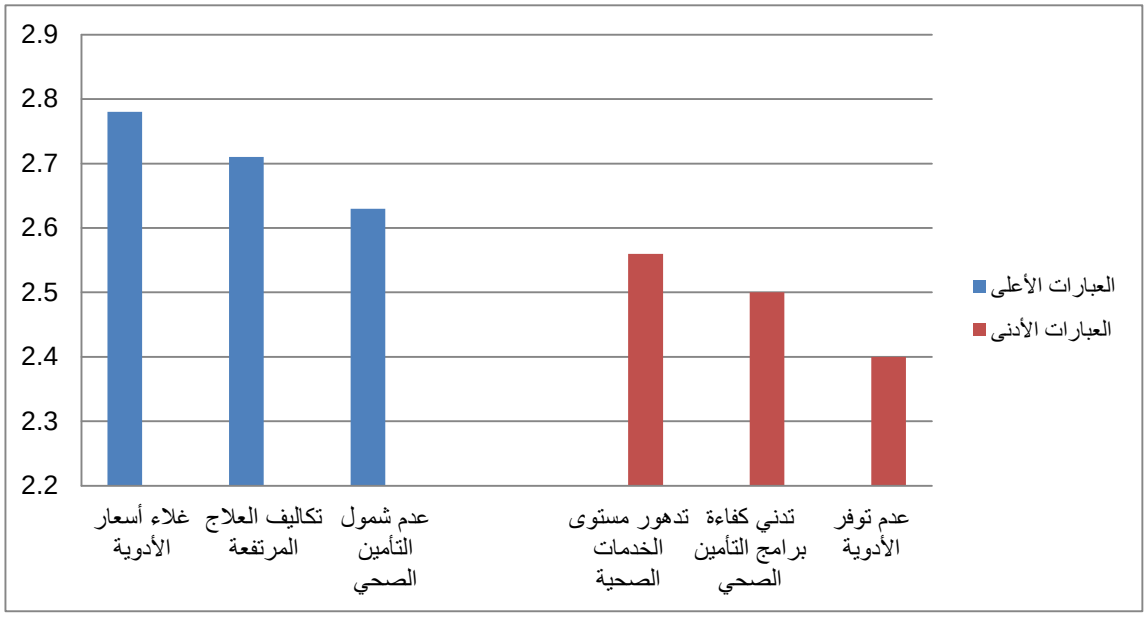

شكل (٥) أعلى وأقل ثلاث عبارات للمشكلات الصحية

تظهر بيانات الشكل السابق، أن أعلى وأقل ثلاث عبارات تعبر عن المشكلات الصحية للشباب في المجتمع المصري جاءت على النحو التالي:

-جاءت العبارة رقم (٣) وهي (غلاء أسعار الأدوية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٢.٧٨) وانحراف معياري (4138.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن غلاء أسعار الأدوية، يعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

-جاءت العبارة رقم (٧) وهي (تكاليف العلاج المرتفعة) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(٢.٧١) وانحراف معياري (5029.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن نفقات العلاج المرتفعة تعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

-جاءت العبارة رقم (٨) وهي (عدم شمول التأمين الصحي لكافة قطاعات الشباب) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٦٣) وانحراف معياري (5289.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم شمول مظلة التأمين الصحي لكافة قطاعات وشرائح الشباب في المجتمع المصري تعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

أما العبارات التي حازت على أقل متوسط حسابي فقد جاءت على النحو التالي:

- العبارة رقم (٦) وهي (تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي(٢.٥٦) وانحراف معياري (5835.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدهور مستوى الخدمات

الصحية في المستشفيات الحكومية يعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٥) وهي (عدم كفاءة برامج التأمين الصحي) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي(٢.٥٠) وانحراف معياري (6185.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدني كفاءة برامج التأمين الصحي تعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

– العبارة رقم (٤) وهي (عدم توفر الأدوية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي(٢.٤٠) وانحراف معياري (6185.)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أن عدم توفر الأدوية تعد من أهم المشكلات الصحية التي تواجه الشباب في المجتمع المصري.

وبين المشكلات التي حازت على أعلى تقديرات وأقل تقديرات، هناك أربعة أخرى من المشكلات ذات الطابع الصحي التي تواجه الشباب، وهي على التوالي: صعوبة الحصول على موافقات العلاج على نفقة الدولة بمتوسط حسابي (٢.٦١)، يليها عدم شمول التأمين الصحي لكافة الخدمات الطبية بمتوسط حسابي (٢.٥٩)، والمشكلات النفسية بمتوسط حسابي (٢.٥٧)، ثم ضعف صور الرعاية الصحية بمتوسط حسابي (٢.٥٦).

٢-٧ الإجابة على السؤال الثاني: ما درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

جدول (١٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العينة لدرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	لدى الشباب الحد الأدنى من الدخل الذي يكفي المعيشة	1.50	.7913	منخفض	الثاني
٢	لدى الشباب القدرة على الحصول على الغذاء الصحي والكافي	1.42	.7533	منخفض	الثالث
٣	يتوافر للشباب الحصول على الرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها	1.695	.7248	منخفض	السابع
٤	يتوافر للشباب (البيئة الأمنة) الحصول على الماء الصحي والهواء النظيف	1.66	.7021	منخفض	الأول
٥	يتمتع الشباب بالحماية من العنف المادي والتهديدات من طرف الدولة	1.34	.6794	منخفض	الرابع
٦	يتمتع الشباب بالحياة في اطار اجتماعي	1.19	.7181	منخفض	الخامس

	يصون القيم				
٧	الأمن السياسي (حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية) يعيش الشباب في مجتمع يحافظ على حوق الإنسان	1121.	.7095	منخفض	السادس
الدرجة الكلية		١.٥٣١	.54739	متوسط	

توضح بيانات الجدول (١٢) تقديرات عينة الدراسة لدرجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري، وتظهر بيانات الجدول أن هناك سبعة مؤشرات لتحقق الأمن الإنساني في مجتمع البحث، ووفقا للمتوسط الحسابي فقد جاءت كافة هذه المشكلات عند مستوى (منخفض) إذ جاءت جميع متوسطاتها الحسابية أقل من (١.٦٧) كما جاءت الدرجة الكلية عند مستوى (منخفض) بمتوسط حسابي (١.٥٣)، مما يؤكد على اتفاق العينة على تدني درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في مجتمع الدراسة.

أظهرت تلك البيانات أن مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب تعاني من تدني واضح، في مقدمة تلك المؤشرات المؤشر الخاص بالأمن السياسي، حيث أظهرت البيانات حصول المؤشر الخاص بذلك (عبارة رقم ٧) على متوسط حسابي بلغ

(١.٢١)، كذلك حصل مؤشر جودة الحياة الاجتماعية (عبارة رقم ٦) على درجة منخفضة بمتوسط حسابي (١.٣١)، ولم تختلف باقي المؤشرات عن حالة هاذين المؤشرين، حيص حصلت جمعيها على متوسط حسابي متدني (يقل عن ١.٦٩) وهي: التمتع بالحماية من العنف المادي والتهديدات، الحصول على الغذاء الصحي الكافي، امتلاك الأدنى من الدخل الذي يكفي المعيشة، وتوفر عناصر البيئة الآمنة، واخير مؤشر الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض.

٣-٧ الإجابة على السؤال الثالث: ما أهم سبل دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

جدول (١٣) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات العينة لأهم سبل دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب

م	المشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	زيادة وعي الشباب من خلال كافة مؤسسات المجتمع	.09٦2	.7737	مرتفع	السادس
٢	تنمية الشعور بالانتماء بمختلف الوسائل	.33٦2	.7546	مرتفع	الرابع
٣	مساعدة الشباب على بناء المشاريع	.25٦2	.8012	مرتفع	الخامس
٤	توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق الاستقرار	.9٥٨2	.8035	مرتفع	السابع

	الاجتماعي				
٥	حث الشباب على المشاركة المجتمعية	.63٥2	.7889	مرتفع	الثامن
٦	توفير ظروف الأمن الحياتي	.64٧2	.7891	مرتفع	الأول
٧	دعم تمكين الشباب	.64٧2	.7792	مرتفع	الثاني
٨	وجود مناخ عام من الديمقراطية	.7٥٠2	.7493	مرتفع	التاسع
٩	احترام الحريات العامة	84٤.٢	.7401	مرتفع	العاشر
١٠	حق المشاركة السياسية والانتخابات الحرة	.56٦2	.7553	مرتفع	الثالث
١١	مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الامن الإنساني	7٤٢.٢	.7659	مرتفع	الحادي عشر

توضح بيانات الجدول (١٣) تقديرات عينة الدراسة لدرجة لأهم سبل دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري، وتظهر بيانات الجدول أن هناك احدى عشر مؤشرا لدعم تحقق الأمن الإنساني لدى الشباب في مجتمع البحث، ووفقا للمتوسط الحسابي فقد جاءت كافة هذه المشكلات عند مستوى (مرتفع) إذ زادت جميع متوسطاتها الحسابية عن (٢.٣٤) مما يؤكد على اتفاق العينة على أهمية تلك التوصيات في مجتمع الدراسة.

وقد ترتبت المقترحات التي قدمت من قبل عينة الدراسة وفقا للمتوسط الحسابي من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي: في المقدمة جاء مقترح توفير ظروف الأمن الحياتي بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٧)، يليه مقترح دعم تمكين الشباب بمتوسط حسابي (٢.٧٢)، ثم وفي الترتيب الثالث جاء مقترح المشاركة السياسية والانتخابات الحرة بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، يليه مقترح تنمية الشعور بالانتماء بمختلف وسائل الإعلام بمتوسط حسابي (٢.٦٣)، يلي ذلك مقترح مساعدة الشباب على بناء المشاريع بمتوسط (٢.٦٢)، ثم مقترح توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعية بمتوسط (٢.٥٨)، يليه مقترح حث الشباب على المشاركة المجتمعية بمتوسط (٢.٥٦)، ثم مقترح وجود مناخ عام للديمقراطية بمتوسط (٢.٥٠)، ثم مقترح احترام الحريات العامة بمتوسط (٢.٤٨)، ثم مقترح مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الإنساني بمتوسط (٢.٤٢).

٤-٧ -ما طبيعة العلاقة بين المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب المصري وبين درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لديهم؟

جدول (١٤) نتيجة اختبار بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين درجة المشكلات المجتمعية وبين درجة تحقق مؤشرات الامن الإنساني لدى الشباب

المشكلات	قيمة R	الدلالة
المشكلات الاقتصادية	.358**	.000
المشكلات السياسية	.306**	.000

المشكلات الثقافية	.364**	.000
المشكلات الاجتماعية	.357**	.000
المشكلات الأمنية	.207**	.000
المشكلات الصحية	.443**	.000
الدرجة الكلية	.351**	.000
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

توضح بيانات الجدول (١٤) نتيجة اختبار (بيرسون) لقياس العلاقة الارتباطية بين درجة المشكلات المجتمعية وبين درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى عينة الدراسة، وتظهر البيانات أن هناك علاقة ارتباطية دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١) بين المتغيرين، حيث تراوحت قيمة (r) ما بين (207. إلى 443.) وجاءت الدرجة الكلية للارتباط بين المحوري دالة عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وقد واتخذت العلاقة الشكل السلبي، بمعنى انه كلما انخفضت درجة المشكلات المجتمعية كلما زادت درجة الأمن الإنساني والعكس صحيح.

مناقشة ختامية:

طرحت هذه الدراسة أربعة أساسية وهي:

– ما أهم المشكلات المجتمعية التي تواجه الشباب المصري من وجهة نظر الخريجين؟

– ما درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

– ما أهم دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟

-ما طبيعة العلاقة بين المشكلات المجتمعية التي يواجهها الشباب المصري وبين درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لديهم؟

وتأتي الباحثة هنا لمناقشة ما خلصت له نتائج الدراسة الميدانية للإجابة على هذه الأسئلة. ١- فيما يتعلق بالسؤال الأول، كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك ستة أنواع من المشكلات المجتمعية، وجميع تلك المشكلات جاءت عند مستوى (مرتفع)، وهو ما يعني أن الشباب من أفراد عينة الدارسة أكدوا على حدة هذه المشكلات في الواقع المصري، وقد كشفت النتائج عن ان المشكلات الاقتصادية جاءت في الترتيب الأول، يليها في الترتيب الثاني المشكلات الصحية، ثم المشكلات الأمنية في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع جاءت المشكلات الاجتماعية، وفي الترتيب الخامس جاءت المشكلات الثقافية، واحتلت المشكلات السياسية.

هذا وقد تنوعت المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب المصري، جاء في مقدمة تلك المشكلات تكاليف الزواج المرتفعة، وغلاء الأسعار، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات المادية، ومشكلة تزايد معدلات الفقر، ومشكلة تدني مستوى الأجور، ومشكلة عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، ومشكلة قلة فرص العمل، إضافة إلى ذلك كشفت النتائج عن عدد من المشكلات الاقتصادية الأخرى وهي: مشكلة عدم القدرة على تملك الأصول الاقتصادية، ومشكلة ضعف الاعداد والتدريب لسوق العمل، ومشكلة عدم ملائمة التخصصات الدراسية لسوق العمل.

وكما تنوعت المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الشباب في المجتمع المصري، فقد تنوعت أيضا المشكلات الصحية (والتي جاءت في الترتيب الثاني)، في مقدمة

المشكلات الصحية كشفت النتائج عن أن غلاء أسعار الأدوية يعد من اهم المشكلات الصحة التي تواجه الشباب في المجتمع المصري، يليها مشكلة تكاليف العلاج المرتفعة، ثم مشكلة عدم شمول التأمين الصحي لكافة قطاعات الشباب، أيضا هناك مشكلة صعوبة الحصول على موافقات العلاج على نفقة الدولة، ومشكلة عدم شمول التأمين الصحي لكافة الخدمات الطبية ، فشكلة ضعف صور الرعاية الصحية.

إضافة لذلك كشفت الدراسة عن عدد من المشكلات الصحية الأخرى، منها: مشكلة تدهور مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، ومشكلة عدم كفاءة برامج التأمين الصحي، ومشكلة عدم توفر الأدوية.

أما عن المشكلات الأمنية (والتي احتلت الترتيب الثالث) فقد كشف النتائج الميدانية عن تنوع تلك المشكلات، جاء في مقدمتها مشكلة انتشار البلطجة بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، يليها مشكلة انتشار المخدرات، ثم مشكلة انتشار الجريمة، ثم مشكلة تفشي مظاهر العنف بين الشباب، يليه مشكلة انتشار التحرش، ثم مشكلة افتقاد الإحساس بالأمان، وأخيرا مشكلة الهجرة غير الشرعية.

كشفت النتائج الميدانية أيضا عن تنوع المشكلات الاجتماعية (والتي جاءت في الترتيب الرابع) ، جاء في مقدمة تلك المشكلات ، مشكلة الخوف على المستقبل، يليها مشكلة تأخر سن الزواج، ثم مشكلة وقت الفراغ، أضافة إلى مشكلة التفكك الأسري، ومشكلة شيوع اللامسؤولية واللامبالاة بين الشباب، ومشكلة عدم القدرة على تكوين أسرة، ومشكلة الانحلال الأخلاقي بين الشباب، ومشكلة ضعف الرقابة الأسرية، ومشكلة التفرقة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالمشكلات الثقافية، فقد كشفت النتائج الميدانية عن عدد من المشكلات، جاء في مقدمتها مشكلة الإفراط في استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي، ثم مشكلة الاغتراب الثقافي للشباب، فمشكلة الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة، ومشكلة الانحرافات الفكرية بين الشباب. كشفت النتائج أيضا عن وجود مزيد من المشكلات الثقافية، منها: تقليد ومحاكاة الثقافات المغايرة، وتراجع دور مؤسسات الدولة الثقافية في تنمية الوعي، فضلا عن ضعف الوازع الديني بين الشباب، وأخيرا مشكلة الصراع والفجوة بين الأجيال.

وفيما يتعلق بالمشكلات السياسية كشفت النتائج الميدانية عن عدد من المشكلات جاء في مقدمتها مشكلة شيوع الواسطة والمحسوبية، ومشكلة فقدان الشعور بالعدالة، ومشكلة قلة مشاركة الشباب في مؤسسات صنع القرار، فضلا عن مشكلة ضعف القنوات السياسية لاحتواء الشباب، إضافة إلى ذلك هناك عدد من المشكلات الأخرى منها: هشاشة المؤسسات السياسية مثل الأحزاب، والتفاوت امام القانون، وفشل سياسات الدولة الموجهة للشباب، وتراجع الحريات السياسية في المجتمع، وعدم دمج الشباب في الحياة السياسية، وأخيرا ضعف التمكين السياسي للشباب.

ويمكن النظر إلى تلك المشكلات على اختلافها على أنها تشكل تحديات داخلية تهدد أمن المجتمع أو أمن الدولة حسب تعبير دراسة (لطالي،٢٠١٧) فثمة صلة وثيقة للغاية بين حدة تلك المشكلات والأمن الإنساني، ومن ثم يمكن القول بأن تلك المشكلات شكل مدخلا طبيعيا لتهديد أمن الدولة، وينعكس ذلك بكل تأكيد على الامن

المجتمعي بوجه عام، فالهدف الأساسي للتعامل مع الأمن هو اعتباره عملية اجتماعية أساسية وفقا لما ذهبت إليه دراسة (أبو دوح،٢٠١٧).

وانعكاس تلك المشكلات على حالة الأمن الإنساني مسألة تكاد تكون بديهية، ومن منظور عالم الاجتماع أورليش بك ونظريته عن مجتمع المخاطر، يمكن القول بأنه في ظل تواجد تلك المشكلات وتصاعد حدتها، ستتشكل حالة من الامن المفقود، فتلك المشاكل هي بمثابة مخاطر حقيقة تهدد الأمن الإنساني وعلى كافة مستوياته.

وقد اكدت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة بين درجة المشكلات التي يعاني منها الشباب في المجتمع المصري وبين درجة مؤشرات تحقق الأمن الإنساني، واتخذت العلاقة الشكي السلبي، بمعنى أنه كلما زادت حدة المشكلات كلما تراجعت مؤشرات الأمن الإنساني، وتلك العلاقة تدعم وجهة النظر السابقة _اتفاقا مع نظرية مجتمع المخاطر_ التي تؤكد على التأثير القوي الذي تمارسه المشكلات الاجتماعية على الأمن والأمان في المجتمع.

٢–اما النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: ما درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟، فقد كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك سبعة مؤشرات لتحقق الأمن الإنساني في مجتمع البحث، وقد جاءت كافة هذه المشكلات عند مستوى منخفض، كما جاءت الدرجة الكلية لهذه المؤشرات عند مستوى منخفض، مما يؤكد على اتفاق العينة على تدني درجة تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في مجتمع الدراسة.

لقد أكدت النتائج على أن مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب تعاني من تدني واضح، في مقدمة تلك المؤشرات المؤشر الخاص بالأمن السياسي، يليه مؤشر جودة الحياة الاجتماعية، أيضا حصلت مؤشرات التمتع بالحماية من العنف المادي والتهديدات، ومؤشر الحصول على الغذاء الصحي الكافي، ومؤشر امتلاك الحد الأدنى من الدخل الذي يكفي المعيشة، ومؤشر وتوفر عناصر البيئة الآمنة، ومؤشر الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، حصلت جميعها على تقدير منخفض، مما يؤكد على أن مؤشرات الأمن الإنساني يعاني من تدني واضح.

ومن المنظور السوسيولوجي تشكل المؤشرات السابقة الإطار العام الذي يتحرك فيه الأمن الإنساني، فالأمن لم يعد كما أكد امارتيا سن يفهم بالمعنى التقليدي، بل أن الأمن الإنساني يفسر في اطار التحليل الاقتصادي والتنموي، وعلى ذلك فإن تدني مؤشر جودة الحياة ومؤشر الحصول على الغذاء الصحي الكافي ومؤشر توفر عناصر البيئة الآمنة ومؤشر الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، يعني في المقام الأول تدني مقومات التنمية المجتمعية.

٣-أما النتائج الخاصة بالسؤال الثالث: ما أهم سبل دعم تحقق مؤشرات الأمن الإنساني لدى الشباب في المجتمع المصري؟، فقد كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك احدى عشر مقترحا لدعم تحقق الأمن الإنساني لدى الشباب في مجتمع البحث، وقد جاءت كافة هذه المقترحات عند مستوى (مرتفع)، مما يؤكد على اتفاق العينة على أهمية تلك المقترحات. في مقدمة تلك المقترحات جاء مقترح توفير ظروف الأمن الحياتي، يليه مقترح دعم تمكين الشباب، ثم مقترح المشاركة السياسية والانتخابات

الحرة، يليه مقترح تنمية الشعور بالانتماء بمختلف وسائل الإعلام، إضافة لذلك هناك عدد من المقترحات الأخرى، وهي: مساعدة الشباب على بناء المشاريع، وتوفير التسهيلات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعية، وحث الشباب على المشاركة المجتمعية، ثم مقترح وجود مناخ عام للديمقراطية، ومقترح احترام الحريات العامة ، وأخيرا مقترح مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الإنساني.

وتشكل المقترحات السابقة ما أطلق عليه امارتيا سن القاعدة السياسية الديمقراطية المشتركة التي تستوعب كافة أفراد المجتمع، وتعزز شعور أفراده بالأمن، فقد اقترح سن نموذجا يقوم على ثلاثة دعائم أساسية وهي: إنشاء شبكات السلامة الاقتصادية وضمان التعليم والرعاية الصحية، ومن ثم فإن المقترحات السابقة تدخل ضمن هذا الإطار الذي اقترحه سن.

التوصيات:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الميدانية من نتائج توصي الباحثة بالتالي:

-تبني أجهزة الدولة على اختلافها برامج تدعم تمكين الشباب في كافة المجالات وعلى كافة المستويات والعمل على تحويل تلك البرامج إلى مبادرات يتم تطبيقها على أرض الواقع من قبل مؤسسات الدولة المعنية بالشباب.

- العمل على إعادة الثقة للشباب في الحياة السياسية من خلال اتاحة الفرص لهم في صناعات السياسات الخاصة بهم، وذلك من خلال فتح قنوات المشاركة السياسية للشباب والتوسع في دعم تلك المشاركة والتشجيع عليها من قبل اجهزة الدولة المعنية.

- الدعم الاقتصادي للشباب على نطاق واسع، من خلال برامج تأهيل وتدريب الشباب للدخول الي سوق العمل، على أن تتولى المؤسسات المتخصصة مثل الجامعات تصميم تلك البرامج والإشراف على تنفيذها على أرض الواقع.

-قيام أجهزة الدولة باحترام حقوق الشباب واحترام الحريات العامة على اختلافها، وذلك من خلال رفع سقف الحريات واتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن مشكلاتهم وتطلعاتهم عبر مختلف اجهزة ومؤسسات الدولية خاصة المؤسسات الإعلامية.

-تفعيل دور وسائل الاعلام _على اختلافها_ لرفع وعي الشباب بأهمية المشاركة المجتمعية لمواجهة الأفكار والتيارات المتطرفة، وذلك من خلال إشراك الشباب في المنتديات الإعلامية ودعوتهم للمناقشة والحوار عبر مختلف البرامج الإعلامية.

– تغليظ العقوقات على جرائم التحرش وكل ما يتعلق بالمخدرات تجارة وتعاطي، لتشكل حالة ردع استباقية للتك الجرائم، وذلك من إعادة النظر في اللوائح والقوانين الحالية والعمل على تطويرها بما يحد من هذه الجرائم.

Abstract:
This study examined the subject of community problems and their relationship to human security among Egyptian youth. The study aimed to monitor the most important societal problems faced by young people in Egyptian society, and determine the degree of realisation of human security indicators, as well as measuring the correlation between the severity of societal problems and the degree of realisation of human security indicators. The study was based on the social survey approach in the sample, and on the questionnaire tool, and the field study was applied to a sample of (512) young people distributed in four cities: Shabin Al-Koum, Mansoura, Cairo, and Assiut. The study concluded a number of results that can be summarised in the following: The high severity of the societal problems experienced by young people in Egyptian society, which are economic, social, political, cultural, health and security problems. The results also confirmed the low indicators of achieving human security among young people, and statistical tests showed that there is a statistically significant relationship at a moral level (0.01) between the degree of social problems and

the degree of realisation of human security indicators, and the relationship took the negative form

Keywords:
Egyptian Youth, Human Security, Community Problems

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- ابن منظور، أبى الفضل جمال لدين محمد بن مكرم (١٩٨٥). لسان العرب، مجلد ٣، دار صادر. بيروت.

–أبو دوح، خالد كاظم (٢٠١٧). علم اجتماع الأمن: محاولة للتأصيل، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود. متاحة على الرابط التالي:

https://www.mominoun.com/articles/ %D8%B9% D9% 84%D9%85-

%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7% D 8%B9-%

D8% A7% D9%84%D8 %A3% D9%85%D9%86--

%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9

%4%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B5%D 9%8A

%D9%84-54 89

– أزروال، يوسف (٢٠٢١م). الأمن الإنساني: دراسة نظرية (الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر)، مجلة الحوار الثقافي، مج٥، ع٢، ص ص ١٩٢–٢٠٤). متاح على الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/100004

- أمين، خديجة عرفة محمد (٢٠١٠). عرض كتاب الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج٢٥، ع٥٠، ص ص ٢٩٥-٣٠٣.

-إستيتية، دلال ملحس و سرحان، عمر موسي(٢٠١٢م).المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

-باومان، زيجمونت، ليون، ديفيد(٢٠١٧م). المراقبة السائلة، ترجمه: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

-بدوى، أحمد ذكى (١٩٨٢م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبه لبنان، بيروت.

- بوسطيلة، سمرة (٢٠١٣م). الأمن البيئي. مقاربة الأمن الإنساني [رسالة ماجستير، جامعة الجزائر٣]. متاح على:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/123456789/13305/1/BOUSTILA_SAMRA.pdf

- برولهات، وولفانج أماديوس وبروبست، مارك (٢٠٠٨م). الأمن الإنساني. دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، سلسلة محاضرات الإمارات (١٢٨)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

–بيك، أورليش (٢٠١٣م). مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.

- بينيت ، طوني وآخرون (٢٠١٠م)،مفاتيح اصطلاحية جديدة ، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي ،الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

–البلتاجي، سارة (٢٠١٦م). الأمن الاجتماعي_الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

–البنك الدولي (٢٠٠٧م). الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة. نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. إدارة التنمية البشرية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة العربية. متاح على الرابط التالي:

https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/f10e768f-510b-510d-ae24-ce03a912967e/content

–جيدنز، أنتوني (٢٠٠٠م). عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة: عباس خضيري وكاظم حسن كاظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

-الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٢م). متابعة قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤ المتعلق بالأمن البشري، الدورة السادسة والستون. متاح على الرابط التالي:

https://digitallibrary.un.org/record/726045/files/A_66_763-AR.pdf

- حسين، احمد وحسن، معاذ أحمد (٢٠١٤م). الشباب في المجتمع العربي المأزوم (العراق نموذجا)، أمواج للنشر والتوزيع: عمان.

-حجازي، أحمد مجدي (٢٠٢٣). الأمن الإنساني وإعادة بناء رأس المال الوطني في ظل التسارع التقني والعولمة السائلة، دورية الأمن القومي والاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، المجلد ١، العدد ٢.

- حجازي، عزت (١٩٨٥م) ،الشباب العربي ومشكلاته ،عالم المعرفة ، العدد (٦) ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت .

-حمزاوي، جويدة (٢٠٢٠م). من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد السادس، آذار / مارس، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

-خنيش، دليلة ويحياوي، نجاة (٢٠٢٠م). الشباب والأمن الاجتماعي: عوامل التهديد وتحديات التمكين، مجلة الدراسات والبحوث، مجلد ٨، عدد ٣، ص ص ٢٩-٣٨.

-الدعجة، حسن عبد الله (٢٠١٧). مهددات الأمن الإنساني، المجلة الجزائرية الأمن الإنساني، العدد الرابع: جويليه. متاحة على الرابط التالية:

- .

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/474/2/2/66086

- رجب، ريهام سيد كامل (٢٠٢٣م). تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، مج٨، ع١٥، ص ص ٣٥٣-٣٨٢.

-رؤوف، منصوري (٢٠١٤م). الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سطيف ٢، الجزائر.

- صبحي، سيد (٢٠٠٢م)، الشباب وأزمة التعبير ، الطبعة الأولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

-صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري(٢٠٢٣م). ما هو الأمن البشري. متاح على الرابط التالي بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٦م:

/https://www.un.org/humansecurity/ar/what-is-human-security

- صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٨م) تقرير الشباب والسلام والأمن، دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن ،صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام .

-عبد الأمير، حسين باسم (٢٠١٩). الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مجلة أهل البيت، العدد ٢٤. متاحة على الرابط التالية:

https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/24/200115-115756.pdf

-عبد الله، عبد الجبار أحمد والمشهداني، منى جلال (٢٠١٣). مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ٤٦ (٣٠ يونيو/ حزيران). متاحة على الرابط التالية:

https://www.iasj.net/iasj/download/18c8945d2579a8d2

-على، عادل عنتر (٢٠٢٢م). نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاجن: نحو نظرية مقترحة للدراسة الأمنية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد بنى سويف، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، إبريل.

- عبد الله، عبد الجبار أحمد (٢٠١٣م). الديمقراطية والأمن الإنساني، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٣، ص ص ص ١-٢٠.متاح على:

DOI: https://doi.org/10.30907/jj.v0i46.207

- عبد الأميرة، حسين باسم (٢٠١٩م). الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، مجلة آل البيت عليهم السلام، مجلد ١٥. ع٢٤، ص ص ٥٣٦-٤٤٥.

-العدوي، محمد أحمد علي (٢٠٢٠م). الامن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان. دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة. متاح على الرابط التالي:

https://mothakirat-takharoj.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-

%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9/%86-pdf

-عمر، معن خليل(٢٠٠٥م). علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق، عمان، الاردن.

- العوني، فؤاد (٢٠١٩م) ،الشباب والتنمية المستدامة وسياسات التمكين ،المنتدى العربي للتنمية المستدامة ،بيروت ،١٠أبريل.

- عمر، يحيى السيد (٢٠٢١م) ،الشباب العربي ،أزمة هوية ومستقبل مهدد ،الطبعة الأولى ،دار الأصالة ، تركيا.

-الغامدي، سعيد فالح(٢٠٠٥م). دور الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للمسجونين فيسجون مدينتي الرياض وجدة، رساله ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كليه الدراسات العليا، جامعه نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية.

- كردالواد، مصطفي (٢٠١٤م). دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ٢، الجزاء، متاحة على:

http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/setif2/149

-لطالي، مراد (٢٠١٧). الأمن الإنساني ضمانه أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد الثاني. متاحة على الرابط التالي:

https://www.univ-msila.dz/jlsr/wp-content/uploads/2018/12/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9% 84%D8%A9.pdf

-ليلة، علي (١٩٩٥م) ،الشباب العربي وتأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- مارشال، جوردون(٢٠٠١م). موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، ترجمه: محمد الجوهري وآخرون، الطبعة الاولى، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

- ماكمنار، جون (١٩٧٠م). جوهر الأمن. ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف. القاهرة. متاح على الرابط :

http://balis.bibalex.org/en/OPAC/Home/RecordDetails?bibid=32908

-محمد، لعبان ونوال، كافي (٢٠١٥) . الأمن الإنساني في الدول العربية (دراسة حالة الأردن)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، تخصص: سياسة دولية، قسم

العلوم السياسية وعلاقات دولية، لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر. متاحة على الرابط التالي:

https://budsp.univ-saida.dz/doc_ num.php?explnum_id=689

-المصمودي، مصطفى (٢٠٢١م). سياسات تمكين الشباب والمرأة في العالم العربي: الواقع والفرص والتحديات. أوراق وسياسات أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مج ١، ع (١).

-منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٢م). الصحة والأمن الإنساني، المكتبة الإقليمي لشرق المتوسط، الدورة التاسعة والأربعون البندء ٩ من جدول الأعمال. متاح على الرابط التالي:

https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/122058/em_rc49_7_ar.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- نحلة، حسن خميس إبراهيم (٢٠٢٠). العلاقة بين تمكين الشباب كأحد استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع والحد من الهجرة غير الشرعية بالمجتمع المصري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مج٢،ع٥١، ص ص ٥٠٣-٥٤٣. متاحة على الرابط التالي:

https://jsswh.journals.ekb.eg/article_105600_ff4d7e9d7da5e941b68fe7d7cd0aadbb.pdf

- يوسف، محمد فهيم (٢٠٠٥م). حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

–يوسف، خوله محي الدين (٢٠١٢). الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الثاني. متاحة على الرابط التالي:

https://www.damascusuniversity .edu.sy/ mag/law/images/stories/2-2012/a/523-550.pdf

مراجع أجنبية:

- Alkire, Sabina(2003). A Conceptual Framework for Human Security. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, CRISE. Queen Elizabeth House, University of Oxford. At : https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:d2907237-2a9f-4ce5-a403-a6254020052d/download_file?file_format=application%2Fpdf&safe_filename=workingpaper2.pdf&type_of_work=Working+paper

- Annan, Kofi (2003). Definitions of Human Security. United Nations Definitions. At: https://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf

-Akpeninor, James Ohwofasa(2012). Modern Concepts of Security. By Published by Author House. At:

https://books.google.com.sa/books?id=80LoJ9_dCC4C&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false

Adger, W. Neil, Pulhin, Juan M., Hovels and Grete K. Barnett - Jon (2014). Human security, (in) Book: Climate change 2014: impacts, Adaption, and Vulnerability. Part A: Global and Sectorial Aspects. Contribution of working group 11 to the fifth Assessment Report of the intergovernmental panel on climate change (PP 755-791), publisher. Cambridge university Press.

- Alvarez, Josefina Echavarrfa (2006). Re-thinking (in)security discourses from a critical perspective. At: https://www.libraryofsocialscience.com/assets/pdf/Rethinking_insecurity_Asteriskos_01.pdf

-Bameet, Jon, Richard, A. Matthew and Brien, Karen, o.,(2010). Gender, Global Environmental Change, and Human Security. At: https://www.researchgate.net/publication/227079244_Global_Environmental_Change_and_Human_Security

Bhat, Mohd-Yousuf (2018). Human Security and Global - challenges - Neoliberal Perspective, international journal of innovative, Research and Advanced Studies Volume 5, issue 6, June.

- Bazan, Barry and Weaver, Ole.(2003). Regions and Powers The Structure of International Security. Cambridge University Press. at: https://ir101.co.uk/wp-

content/uploads/2018/11/Buzan-Waever-2003-Regions-and-Powers-The-Structure-of-International-Security.pdf

-BLATZ, W. E. (1966). *Human Security: Some Reflections*. University of Toronto Press. http://www.jstor.org/stable/10.3138/j.ctt15jjbhj

- Ikenberry, G.John(2006). Human Security and the UN: A Critical History. At:

https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2006-09-01/human-security-and-un-critical-history

- Collins, Alan (2007).Contemporary Security Studies. ” Oxford University Press.

Ezemenaka, Kingsley Emeka (2020). Human Security and - Culture of youth violence in Nigeria, PhD thesis, Department of Political science, philosophical faculty university of Hardec Kralove. https://theses.cz/id/z2gw6g/STAG94242.pdf

Ezemenaka, Kingsley Emeka (2021). Youth Violence and - Human Security in Nigeria. Social Science, No 267, http://doi.org/ 10.3390/socscilo070267. https://www.researchgate.net/publication/353178781_Youth_Violence_and_Human_Security_in_Nigeria/link/60ec127130e8e50c01fbf63e/download

- Elman, Colin.(2008). Realism. In Paul D. Williams (Editor) “Security Studies. An Introduction”. Routhedge, London. At:

https://www.accord.edu.so/ar/course/material/security-studies-328/pdf_content

Gasper, Des, Maesen, L.J. G Van Der, Truong, Thanh-Dam And - Walker, Alan (2008). Human Security and Social Quality: Contrasts and Complementaries working paper, No 462, institute of Social studies, Repec.

Hussain, Karim, Gnisci, Donata and Wanjiru, Julia (2004). - Security and Human Security: An overview of Concepts and initiatives what implication for west Africa?, issues paper, Sahel and West Africa club.
https://www.oecd.org/swac/publications/38826090.pdf

Kerbo , Harold .R. and Coleman, James William (2006). Social - problems, social sciences :
https://www.researchgate.net/publication/46572319

- MacFarlane, Neil and Khong, Yuen Foong(2006). Human Security and the UN: A Critical History.at:
https://muse.jhu.edu/book/9056/

Nef. J.(1999). Human Security and Mutual Vulnerability. The - Global Political Economy of Development and Underdevelopment (2nd Edition).

Mauheneke, Adolf (2012). Youth and Human Security in Africa, - African Studies, Development Studies Africa.
https://www.academia.edu/5796533/Youth_and_Human_Security_in_Africa

Menon, Sudha (2007). Human Security: Concept and practice, - munich Personal Repec Archive. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2478/1/MPRA_paper_2478.pdf

Obileye, Abolaji Adewale and Aborisade, Richard (2020) . - Social problem . (in) book: Introduction to sociology : African culture, Context and complexity (pp 275-285) . publisher : lgbinedion university .

Pasquol, Maneesha S. Wanasinghe (2011). Seen and Heard: - Human Security of youth of South Asia and Potential as Catalysis for Building Peace, Department of international Relations, University of Colombo. https://heiwa.hiroshima-u.ac.jp/Pub/E25/e25-4.pdf

-Perovic,Bojana (2023). Defining Youth in Contemporary national legal and policy framework across Europe, youth partnership, partnership between the European and council of Europe in the field of youth

Sepra, Sandro and Ferreira, Carlos Miguel (2018). Sociological - problem and social problem : contribution to a Discussion, sociology and anthropology , 6(11), 840-844.

Tadjbakhsh, Shahrbanou (2006). Human Security: concept and - implications: with an Application to Post-intervention challenges in Afghanistan centre d'etudes et de recherches international Sciences Po. https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/etude117_118.pdf

Talukdor, Debrashi (2013) . Rethinking social problem at: -- https://www.researchgate.net/publication/252064188_Rethinking_Social_Problem

Turner, Bryan.S.(Ed)(2006). The Cambridge Dictionary of - Sociology, Cambridge university press.

Vilchez, Maria and Trujillo, Francisco (2023). The Perception of - Security and Youth: A practical example, Social Science, 12(227), http://doi.org/10.3390/Socsci12040227 .

- Williman, Paul D. (2008). Security Studies. An Introduction". Routhedge, London.